الدراسات السوسيولوجية في الجزائر
نمط تفعيل تقليدي في مقاومة روح التحديث

أ.د نادية عيشور

جامعة سطيف –الجزائر-

ملخص :

تقدم الورقة البحثية الحالية تحليلا مستفيضا نابعا من وحي التجربة الشخصية حول موضوع: واقع الدراسات السوسيولوجية في الجامعة الجزائرية، من حيث التركيز على أهم إشكالاتها البنيوية الفوقية والتحتية (الابستيمولوجية والسياسية والممارساتية)، مع اقتراح بعض الحلول في صورة إجراءات عملية.

Résumé :

Ce document de recherche présente une analyse approfondie, issue de notre expérience personnelle, sur le thème de: la réalité des études sociologiques à l'université Algérienne, en termes de mise au point sur ses problèmes superstructuraux et infrastructuraux (épistémologiques, politiques et pratiques) et la proposition de certaines solutions sous forme de procédures pratiques.

مقدمة:

ومضات الأمل في أحلك ظلام للرداءة؛ فالأمل ليس له أجود من غذاء الجودة والإتقان، والرداءة إنما تؤازرها مضللات الصبغيات الثقافية، ونحن لا يمكن لأنفسنا أن تتوق إلا إلى ما يجعلها تصبو إلى الحس الرفيع من أمل في مقاييس ضمان إتقان كل شيء، ولا ينبغي لنضالاتنا أن تزهق إلا في سبيل بلوغ غاية المراد، ولا يمكن أن نستعجل الطلب لحاجة في نفس يعقوب إلا إذا لففناه بالمودة، وغمسناه بالرغبة الجامحة؛ تلك الرغبة في بلوغ "الحقيقة"، وذاك الجموح في إحداث "الإصلاح"..إن لم تكن هذه هي النية؛ فلن تكون أبدا غير الحقيقة الواقعية حقيقة، فالغرب بلغ مراده فيما طلب الوصول إليه، لأنه عقد النية

لجمع ثنائية: العلم والعمل بالعلم، فحدثت النهضة والإصلاح؛ وحدث التطور والرفاه، وسادت العدالة والاستقرار، أي جسد (في منظوره) منتهى غاية الإنسانية، فمتى يمكننا نحن أن نستوعب الدروس "القدوة الفاعلة، الطاقة الايجابية الدافعة، النهج السليم والصراط المستقيم" ونتحول من مجرد التقليد السلبي إلى التقليد الايجابي في حبكة وتناغم ووئام.

أولا-الممارسة السوسيولوجية؛ بهوية غربية وأبعاد الجزأرة العربية

1) واقع سياسة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر:

بذلت الجزائر مثل البلدان العربية كمصر وتونس وليبيا والمغرب مجهودات في هيكلة البحث العلمي. حيث مرت منظمة البحث الجزائرية بعدة مراحل متعاقبة ومتنوعة، بغية ربطها بالتنمية الاقتصادية. لكن نتائج السياسات المتتالية، لم تصل إلى الطموحات المرجوة. حيث نسجل تغيير منظمة البحث 15 مرة[i]. وفي العموم، يمكننا أن نقف على حقيقة وواقع البحث العلمي بصورة عامة في السياسة الجزائرية من خلال الملاحظات الآتية:

- ضعف ميزانية الإنفاق المخصصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، هذه النتيجة..

عكست ضعف قدرة الامتصاص للأموال المتاحة، وسوء أو غياب ترشيد الإنفاق التربوي. لأن،..

مؤسسات البحث العلمي في الجزائر تشكو من اختلالات مزمنة في مجال إدارة التمويل والثغرات القانونية، والأسس ذات الطابع البارغماتي في نسيج شبكة العلاقات والارتباطات فيما بين المؤسسات البحثية والاجتماعية وحتى بين الأفراد "الباحثين" أنفسهم.

لكن نتائج السياسات المتتالية لم تصل إلى الطموحات المرجوة حيث نسجل تغيير منظمة البحث 15 مرة.الأمر الذي تولد عنه،..

الثغرات القانونية المتعلقة بتقنين سياسة البحث العلمي، في علاقته بالمحيط والتنمية وأهداف المجتمع على المدى البعيد، وليس فحسب الاقتصار على معالجة

المشكلات الآنية السطحية والتي غالبا ما تشكل أعراض لمشكلات غامضة وعميقة، وليست جوهر المشكلات المفروض حلها.إضافة إلى،..

- انخفاض مستوى تقدير البحث الاجتماعي في السياسة الجزائرية، وتهميش العلوم الاجتماعية والإنسانية بشكل عام. وهذا نتيجة لمنح قدر أكبر من الاهتمام للعلوم الطبيعية مقارنة بالعلوم الاجتماعية، وتبني النظرة الدونية من قبل المشتغلين بقطاع العلوم الاجتماعية أنفسهم.
- غياب الحرية الأكاديمية للبحث السوسيولوجي خاصة، لأسباب سياسية وتوجهات إيديولوجية ذات أبعاد إستراتيجية دولية."..نجد علم الاجتماع مباشرة بعد الاستقلال سقط في أحضان النظام وأصبح في عهد نظام الحزب الواحد وسيلة من الوسائل الدعائية، وهذا على حساب الجماهير. كما ساهم المشتغلون به وذلك منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، في غربتم واغترابهم عن ذاتهم وعن منتوج عملهم، الذي استفاد منه فقط النظام وزاد من ابتعادهم عن مجتمعهم"[ii].
- عدم ارتباط مراكز ومخابر البحث العلمي والسوسيولوجي بالقطاع الخاص، مما يبلور دوره الأساسي في الاستجابة لمتطلبات التنمية المحلية والوطنية، واقتراح الحلول الخاصة بمشكلات سوء تنفيذ أو ضعف المخططات التنموية، و/أو ضعف المردودية الإنتاجية.
- وجود وسيط يتوسط العلاقة بين مراكز ومخابر البحث العلمي والسوسيولوجي والدولة، وذلك من خلال إدراجه تحت لواء وزارة التعليم العالي. مما يقلص من هامش حرية البحث ويقيد الباحثين ويخضع المواضيع المبحوثة للصيغة السياسية، أي تكييف البحوث وفق إرادة وتوجهات فلسفة السياسة المعتمدة في البلاد.

نضيف إلى ما سبق؛

- سيطرة النسق العرفي (منظومة الأعراف المستمدة من التنشئة الثقافية الجزائرية) على طبيعة مواقف ونمط سلوكيات الباحثين أنفسهم، سواء كانوا أساتذة، إداريين، أو أساتذة باحثين ومؤطرين للبحث، فغدت بذلك معوقات ذاتية، تطبعها سيطرة الأهواء والنزعات القبلية والعصبية على حساب المبادئ الوطنية السمحة التي

تذكيها أخلاقيات البحث، مما يقلل من شأن الموضوعية وينقص من قيمة البحث العلمي ومصداقية نتائجه. حيث نقف عند هذا في حيثيات وظروف مناقشات الرسائل الجامعية، ونشر الأعمال العلمية وبخاصة المقالات في مجلات الكليات التابعة للجامعات الوطنية الكبرى، ثم، شروط التأهيل الجامعي، والترقية العلمية وتحكيم المداخلات المقدمة للمشاركة في أشغال الملتقيات الوطنية والدولية، حتى بما فيها دراسة ملفات التربص قصير المدى أو طويل المدى، بل قد يصل الأمر إلى إسناد مقاييس معينة لبعض من الأساتذة لأسباب لا تخلو مما ذكرنا...كل هذا نرى أنه لا يخضع البتة إلى المعايير الموضوعية والاستحقاقات العلمية المحضة، التي من شأنها أن تغربل لنا الطاقات والكفاءات، وتحفز على المنافسة الشريفة في انجاز البحوث ذات الجودة العالية/النوعية ذات مواصفات عالمية.

- أسلوب التمييز الصريح والضمني (المؤسس على مبدأ التفاضل) :

• التفاضل الجهوي/الاثني: يلاحظ سيادة منطق التفاضل المؤسس على الانتماء الجهوي والتعصب الاثني-العرقي، حيث نسجل بهذا الخصوص، شمول مبدأ التفاضل الجهوي على تفضيل جامعات الشمال المتحضر على جامعات الجنوب المتخلف (الصحراء)، وتفضيل الجامعات الوطنية الكبرى على تلك الصغرى ومنها المراكز الجامعية والجامعات حديثة النشأة، وتفضيل جامعات الغرب الجزائري المفرنس-الفرانكفوني على جامعات شرقه المعرب،.. حيث يقتضي التفضيل تداخل اعتبارات اجتماعية وإيديولوجية وعرقية...

• التفاضل الأيديولوجي: يؤسس مبدأ التفاضل بين أنصار المذاهب الفكرية العلمانية (التوجهات الوضعية /المتقدمة) وأنصار المذاهب الفكرية الإسلامية (التوجهات الدينية المتزمتة/المتخلفة-حسب وجهة نظر البعض).وتجدر الإشارة إلى أن ثمة ارتباطا جليا بين التوجه الأيديولوجي وبين الانتماء الاثني، حيث نقف على هذه الحقيقة؛ عبر مؤشراتها البارزة، والجامعة لأقطاب ثلاثة هي مصدر تشكل هوية معينة ومميزة (للغة الفرنسية، أمازيغ القبائل، الأيديولوجية العلمانية) في

مقابل (للغة العربية، العرب وامازيغ الشاوية، الأيديولوجية الإسلامية). وقد دارت حلبة الصراع بين هذين القطبين وتزال رحاها ثائرة إلى غاية اليوم لكن مع اكتساب قدر اكبر من المرونة والنضج.

• كما أن التمايز انسحب حتى ليشمل الثقافات الفرعية، التمييز بين الثقافة المركزية للمدن الكبرى والساحلية المطلة على مشارف الحضارات الغربية؛ والتي تنعت عادة ب(الثقافة المتحضرة والمتفتحة)، وبقية الثقافات الواردة من بعض مناطق الوطن الأخرى والمتهمة بشكل صريح أو مستتر ب (التخلف والرجعية) وتشكل مصدرا مبغضا ومقززا –في بعض الأحيان- لكثير من الناس.

• التفاضل النوعي/الجنوسي: لا يخفى على احد سيطرة منطق التفوق الذكوري في التعامل مع العنصر النسوي في المجتمعات العالمية والعربية والجزائر، فهي –إذن- مشكلة عالمية، مجسمة الأبعاد في كل مجالات الحياة (الأسرة، العمل، التعليم، المجتمع..) ومنها أيضا مجال البحث العلمي[iii]، حيث تبدو معالمها جلية في التمييز الحاصل بين الباحثين والباحثات فيما يتعلق ب(نوعية المقاييس المسندة، صعوبات الترقية العلمية، إدارة المخابر، النشر العلمي، التأطير العلمي النوعي، المنح لإجراء تربصات في الخارج، التسيير الإداري والبيداغوجي، الإشراف على التظاهرات العلمية..الخ، حيازة المناصب الإدارية...)، حيث تعاني المرأة بشكل عام والمرأة الباحثة -الجزائرية- بشكل خاص من الإقصاء والتهميش لا لذنب فقط لكونها أنثى[iv]. ولا بد من أن ترتب مكانتها في الدرجة الثانية، أو ربما الثالثة..التالية لمنزلة الرجل بل أكثر من ذلك فهي مطالبة بأن تبدي –أي المرأة- تصريحها العلني بقناعتها بهذا الأمر ورضوخها إليه طواعية، وهذا في مقابل حصولها على بعض التقدير والاحترام. متجاهلين في ذلك (بشكل مقصود) ما للمرأة الباحثة من طاقات وقدرات وأخلاقيات خاصة، واستعدادات قد تجعلها تتفوق في بعض الأحيان على بعض من الرجال الباحثين، (وليس كل النساء

بطبيعة الحال كما هو الحال بالنسبة لكل الرجال)، ولعل إدراك أهمية المشاركة النسوية في مجال التدريس، والتأطير، والبحث في مختلف الجامعات الوطنية، قد يغير مستقبلا من موقف مجتمع المعرفة خاصة منها على وجه الخصوص، ويؤثر ايجابيا على فعالية وتثمين دورها في الجامعة الجزائرية، ومساهمتها في تقدم البحث العلمي...

- دون إغفال الاعتبارات الاجتماعية لأصحاب النفوذ والسلطة، بغية تحقيق المصالح الشخصية والمكاسب التي تحققها مراكز ومناصب معينة. وفي هذا الإطار تجب الإشارة إلى الاعتبارات الاجتماعية المتعلقة بشخصيات سياسية وعلمية معينة على سبيل المثال لا الحصر نذكر حالة بعض من رؤساء المؤسسات الجامعية (انتماءاتهم الحزبية، الجهوية والعرقية. إضافة إلى انحدارهم الاجتماعي ومستوياتهم المادية).. يشمل إسناد المناصب، ظروف وإجراءات النشر العلمي، الترقية المهنية،..الاعتبار والتقدير الاجتماعي..

- ارتجالية القرارات الفوقية وسرعة تبدل القوانين والتعليمات الوزارية المنظمة والمسيرة للشؤون الإدارية والبيداغوجية للمؤسسة الجامعية والموضحة لكيفيات تطبيق تلك التعليمات والقرارات، وارتباطها بالظروف الدولية والمحلية. على نحو يحدث الاضطراب في التجاوب على الصعيد المؤسساتي والصعيد الشخصي لأطراف العملية العلمية (إدارة، باحثين، طلبة) مما يؤثر سلبا على طبيعة الانجاز العلمي.

- ضعف التحكم في إستراتيجية تطوير البحث العلمي: غياب منهجية علمية واضحة تتخذ كأرضية للنظر في مستقبل البحث العلمي/(مؤسساته ورجالاته، والمهتمين به، والمؤسسات المرتبطة بانجازاته المباشرة) وربطه بالمشكلات الحيوية التي تمارس الضغط الأكبر على عاتق المجتمع والدولة في الوقت الراهن، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن انطلاق وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإعطاء الأولوية للبحث العلمي من خلال تفعيل دور المؤسسات البحثية في الآونة الأخيرة (PNR) مثلا قد أبدى فشلا ذريعا في مسألة المقدرة على دقة التنظيم والقدرة على التحكم،

والضبط الموضوعي ، وكلها مسائل -في نظري لا يمكن تفسيرها إلا في ضوء أثر النقائص والمهازل التي سبقت الإشارة إليها).

في الحقيقة تشكل هذه التحديات أعظم العوائق في سبيل تطور البحث العلمي، وربطه بقضايا التنمية المحلية(اقتصادية والإنسانية). وهي تحديات لا يعاني منها البحث العلمي/الاجتماعي (السوسيولوجي) في الجزائر فحسب، بل هي معاناة تتقاسمها ميادين البحث العلمي/الاجتماعي في كامل ربوع العالم العربي والعالم النامي ككل. في الوقت ذاته الذي أضحت تطرح فيه اليوم أهمية مسألة التنمية البشرية والتنمية المستدامة، في مقررات وأهداف البرنامج الإنمائي هيئة الأمم المتحدة في الألفية الثالثة. وتؤكد فيه: أن تطوير المجتمع يبقى أمرا مرهونا بمدى مساهمة الدولة والجامعة، في التكفل بمشكلات التعليم العالي والبحث العلمي،من ناحيتين:[v]

- رفع مستوى المخرجات من التعليم من ذوي الكفاءة العالية.

- توفير الشروط المعنوية والمادية والقانونية.

في ضوء ما تقدم، وبما أن ما ينطبق على واقع البحث العلمي في الجزائر نجده كذلك ينطبق على واقع البحث السوسيولوجي في مراكز ومخابر البحث العلمي، فإننا نحاول في المبحث الموالي رصد أهم التحديات التي يواجهها البحث السوسيولوجي- باعتباره علما لصيقا بقضايا التنمية الاجتماعية الشاملة- والتي نعتقد بخطورتها على مسار تطور هذا العلم في حد ذاته.

2) تحديات البحث العلمي/الاجتماعي في مخابر البحث الجزائرية:

تعاني مخابر ومراكز البحث الاجتماعي خاصة والسوسيولوجي الجزائرية تحديدا عدة مشكلات وتواجه الكثير من التحديات لا تخرج عن زمرة نطاق أربع مجالات هي:

- التحديات العلمية/المعرفية:

• اتسام الأطر الفكرية الغربية في مجال *التنظير السوسيولوجي بالذاتية والتحيز* الأيديولوجي والحضاري، والصبغة السياسية، وهذا نلتمسه من مضامين

وأهداف الاتجاهات النظرية المعاصرة في علم الاجتماع[vi]، وهي مسألة تبدو مكشوفة لدى المنصفين والموضوعيين من علماء الغرب ومفكريه أنفسهم (ماكس شيلر، ألان توران، جون ركس، بيير بورديو مثلا)، إن التراث السوسيولوجي ما هو إلا تراكم معرفي فكري مستمد من الواقع التاريخي للمجتمعات الإنسانية وخصوصيتها النوعية، وأنه إدراك ظرفي للوسط الاجتماعي الذي وجد فيه، وكما يقول ريمون أرون:"إن علم الاجتماع نفسه كان محاولة لتفسير المجتمع ككل من ناحية ووضع الفوارق التاريخية في موضعها الصحيح من ناحية أخرى"، وهذا يعني أن كل نظريات علم الاجتماع ما هي إلا تعبير جلي عن خصوصية المجتمعات الأم ومميزاتها التاريخية. فبالنسبة لبلدان العالم الثالث والتي تعرف المحيط والعالم العربي على وجه الخصوص؛ إن هذا العلم وإن كان هدفه الأكاديمي العلمي هو دراسة المجتمع بما يحتويه من علاقات وتفاعلات وإفرازات وظواهر صحية وأخرى معتلة- فانه بالرغم من ذلك يقوم على أنساق تحليلية تفسيرية منظمة ومعروفة تترجم رؤى وتصورات المجتمعات الغربية للظواهر الاجتماعية، التي كانت وليدة ظروف إيديولوجية وتاريخية ودينية واجتماعية خاصة لا يصح منطقيا ولا أخلاقيا إسقاطها جملة وتفصيلا على غيرها من الظواهر في غيرها من المجتمعات وفي ظل ظروف نوعية تاريخية متباينة.

• ما يقال هنا على الأطر الفكرية ينسحب أيضا على *المداخل المنهجية والمناهج وطرائق البحث السوسيولوجي*[vii]. لذلك فان موضوع علمية علم الاجتماع بات يطرح إشكالية كبرى يدور فحواها حول المهمة الأساسية المسندة إليه، وهي غايتهالقصوى المتمثلة في تحقيق فهم أعمق وأدق لحياة المجتمع الإنساني، تسهم في تغيير وتحسين أوضاعه على النحو الأفضل. لاسيما أن الواقع الاجتماعي والثقافي يثبت جليا فشل هذا الأخير في تحقيق أهدافه الجزئية ومن ثم إخفاقه في تحصيل غايته. ما يمكن أن يسمح بالكشف عن حدودوعمق الأزمة الآنية التي يعاني منها في جل المجتمعات الإسلامية؛ بما فيها تلك التي نشأ فيها وارتوى من حقلها المعرفي وإطارها المنهجي (أي ملازمة ربط التحليل بين أزمة علم الاجتماع بوصفها مرآة عاكسة لأزمة المجتمع الغربي نفسه).

• وكما تطرح التبعية في مجال التنظير السوسيولوجي فان المسالة ترافقها أيضا في مجال مناهج البحث السوسيولوجي هي الأخرى، يقول عقيل حسين عقيل: "يعتبر المنهج هو الطريق الذي إذا حدد من قبل الباحث لابد وأن تكون من ورائه فلسفة، وتتضح فلسفة المنهج بالإجابة على السؤال لماذا يختلف البحاث أو يتفقون في التعرف على الموضوع الواحد؟ يختلف البحاث ويتفقون حسب المواضيع، والفلسفات التي من ورائها، والإطار المرجعي لكل منهم، والسبل التي يتبعونها في تحقيق الأهداف. ولهذا تستمد فلسفة المنهج من فلسفة الموضوع، فيصبغ المنهج بفلسفة الموضوع، كما تصبغ الأشياء بالألوان، مما يجعل وحدة بينهما لدرجة يصعب علينا الفصل بينهما"[viii]..

• كما أن *هشاشة وضعف المناهج المعتمدة*، وعدم تطويرها بسبب اتساع الهوة بين تكوين الباحثين ومستوى أو الثقافة المعلوماتية أو تكنولوجيا المعلومات، يحول دون تطوير مستوى انجاز البحث السوسيولوجي الجاد، ومعالجة الظواهر بطريقة جيدة معمقة وهادفة،يكون لها أبعادها النفعية في واقع الحياة الاجتماعية على صعيد التنمية المحلية والوطنية. من ذلك مثلا تبني *فلسفة النظام الجديد* حاليا الذي يعرف ب(ل.م.د)في إطار إصلاح نظام التعليم العالي حيث تم استجلاب نموذج؛ لا يتوافق وإمكانات الجامعة الجزائرية، ولا ظروفها النوعية شكلا ومضمونا.

كما لم يتم توفير الأرضية من الظروف والشروط الملائمة لاحتمال إنجاحه قبل اعتماده، إذ تم الحكم على نتائجه التطبيقية بالفشل الذريع حتى قبل أن تعرف نتائجه طريقها نحو الوجود، والحاصل أن التغيير في النظام كان صوريا مس الجانب الكمي في سياسة التعليم العالي (تقليص عدد سنوات تكوين الطالب الجامعي، وما يترتب عنها من خصم لتكاليف مالية باهضة متعلقة بالمنح الطلابية، والخدمات الاجتماعية والصحية التي تقدمها في العموم مختلف الإقامات الجامعية، بالإضافة إلى تقليص حجم الساعات الإضافية للأساتذة ...)، دون أن ننسى تماشي فلسفة التكوين المعرفي وسوق العمل العالمية؛ التي لا يمكن أن تستجيب عمليا لحاجات الطلبة المتخرجين ولا لقدراتهم المتردية –نظرا لضعف التكوين-.

هذا ولا يجب أن نتناسى البعد الاقصائي لمحتوياته ولمقرراته (وان كانت لا تختلف عمليا مع محتويات النظام الكلاسيكي)، أي انتهاج سياسة مقصودة تميل إلى جعل تكوين هؤلاء الطلبة "وهم جيل الغد ومستقبله" بعيدون طواعية عما يحدث في الساحة الاجتماعية، لا علاقة لهم بآفاق التغيير ومقتضياته ولا بدورهم في توجيهه وبلورته، إذ أن هذا التكوين لا يمت بصلة إلى الواقع الاجتماعي، وفي ضوء ذلك يظل الطالب مغتربا عن واقعه، سلبيا في دوافعه.

- التحديات السياسية/المالية /القانونية:

• غياب الحرية الأكاديمية للبحث الاجتماعي والسوسيولوجي تحديدا، وهذا لقوة ارتباطه بالسياسات التعليمية، وبالأطر الفكرية، والأيديولوجية. المتضمنة في فلسفات العلوم الاجتماعية (الاتجاهات الوضعية والراديكالية)، المنافية لخصوصيات المجتمعات العربية الإسلامية، وعاداتها، وتقاليدها، وأعرافها، ومنظومتها القيمية.

• ناهيك عن الاتجاهات الإيديولوجية والفكرية، التي تحد من تناول الموضوعات البحثية ومعالجة المشكلات الاجتماعية على النحو المطلوب،..

• مشكلات متعلقة بالنصوص القانونية المنظمة للبحث العلمي، في المخابر ومراكز التكوين بشكل عام، تكمن عادة في تلك الثغرات والأخطاء والتناقضات القانونية الصريحة والضمنية، المقصودة وغير المقصودة، التي من خلالها يتم كبح جماح البحث العلمي/السوسيولوجي كما تتطلبه الموضوعية العلمية،..(شروط إنشاء المخابر، معايير قبول الموضوعات البحثية، مسألة التقييم العلمي لمشروعات البحث الاجتماعي، محددات الانتقاء، تمويل الدراسات الميدانية كيفيات هذا التمويل، مشكلات طباعة ونشر وتوزيع المؤلفات العلمية، شروط التأهيل، مشكلات الفرق البحثية، مسألة تسوية المستحقات المادية للباحثين، البحث خارج الوطن، عقود التعاون مع المؤسسات البحثية الأجنبية...الخ.

• غياب نظام إدارة الجودة في الإدارة الجامعية أو المؤسسة التعليمية بشكل عام، والمؤسسات البحثية بشكل خاص. بخاصة منها في مخابر البحث العلمية الجزائرية الاجتماعية تحديدا، وهذا قد يرجع –ربما- إلى حداثة الجامعات في

الجزائر وحداثة مخابر البحث بها، وعدم امتلاكها لتقاليد وأعراف عريقة في مجال العلاقة بين مخرجات التعليم، واستراتيجيات التغيير المنشود في المجتمع، وربط القضايا الوطنية بالقضايا العالمية.

- التحديات الاجتماعية/الثقافية:

• عدم توفر إطار الثقافة العامة التي تيسر إنجاز العمل العلمي. أي غياب المناخ الاجتماعي (على مستوى الأفراد والمؤسسات) الذي يقدر قيمة العلم ويمجد العلماء، ويحترم المنجزات الفكرية والإبداعية، ويدرك احتياجات فئة الباحثين، ويساهم في تسهيل إجراءات البحوث الميدانية بالتفاعل معها بشكل مرن وموضوعي.

• تباعد الهوة بين مستوى المعرفة ومستوى التكوين العلمي المعرفي للباحثين، طبعا نتيجة للتكوين الضعيف، الذي يعتمد على برامج ومناهج دراسية تقليدية، لا تتماشى ومستوى التطور المعرفي الحاصل، خاصة في ظل التفاعل والاتصال بسبب تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، ونقص التدريب، والتفاعل العلمي العربي والعالمي، وضعف روح المنافسة.

• نتيجة لما سبق، إعراض الكثير من الباحثين الجزائريين على استخدام التكنولوجيا في التعليم وفي مجال البحث السوسيولوجي، والتواصل بين المهتمين بشؤون البحث السوسيولوجي.

• اهتمام الوحدات البحثية والفرق البحثية بالكم في مقابل إهمال النوع أو الكيف، "شكل وطريقة وجدية معالجة للموضوعات المنتقاة"، نتيجة لضعف روح الرسالة الإنسانية في ضمائر أغلب الباحثين، وتأكيدهم على الطابع النفعي على المستوى الشخصي دون الاهتمام بالمصلحة العامة، ولهذا مبررات منها:ضعف الدافعية نحو الإنجاز بسبب الإحباط، وانخفاض المعنويات، وضآلة المقابل المادي وغياب التحفيز المعنوي للباحثين، ومن ثم ضعف مستوى المنافسة بينهم، هذا دون إغفال ضعف تقوى الله سبحانه وتعالى أي انخفاض الوازع الإيماني.

- بخصوص المرأة الجزائرية الباحثة، فهي تعاني (كأي امرأة أخرى) من النظرة الدونية في مجال التعليم والتكوين عموما، ومجال البحث العلمي خصوصا. وانطباع صورتها المعنوية المنخفضة على واقع البحث الاجتماعي/السوسيولوجي، وصورتها على مستوى مؤسسة المنظومة البحثية "وزارة التعليم العالي والبحث العلمي"، ناهيك عن المجتمع الذي يمثل فضاء حيويا وخصبا للبحوث التطبيقية/الميدانية من جهة، ويشكل شريكا معنويا يتقاسم والجامعة منافع الإنجاز "مؤسسات المجتمع المستهلكة للإنتاج السوسيولوجي" من جهة ثانية فهي وإن كانت تمتع بقدر لا بأس به من الإمكانات العقلية (الذكاء والتفوق في الانجاز)، والمهارات الفنية والدافعية نحو الانجاز في مجال الإنتاج المعرفي والبحثي، والتطبيقات السوسيولوجية غير أن الاعتراف الكامل الموضوعي بمجمل هذه القدرات؛ -والتي من شأنها أن تؤهلها منطقيا لتبؤ مكانة اجتماعية مرموقة، والاضطلاع بمهام صعبة على قدر كبير من المسؤولية- يبقى أمرا مرهونا بدرجة الوعي السياسي والاجتماعي والثقافي، ومدى تجسيد العدالة الاجتماعية، وتمثل قيم المساواة بين الجنسين التي أقرها الشرع الحنيف منذ أربعة عشر قرنا وكرستها مبادئ النظام الديمقراطي الغربي الحديث.

ثانيا- صبغيات الموروث الثقافي في مقاومة روح التحديث؛

عملية توصيف نمطية التفكير السوسيولوجي ودلالاته المعرفية ومفرداته من خلال مختلف الأعمال المنجزة (الأطروحات والمقالات والمؤلفات والمداخلات) من قبل الباحثين السوسيولوجيين الجزائريين يدفعنا للتساؤل عن قبلة المرجعيات الأيديولوجية والفكرية والمحفزات السياسية والمجتمعية التي اخذ بمقولاتها الفكرية وتلون بألوانها واكتسى بمقاساتها. وانه لمن المعيب حقا أن لا نميز في هذا الزخم المتدفق لكم الباحثين ولو بصيصا مما هو جديد ومتفرد ومتميز (وربما نجد النزر القليل لكنه شاذ والشاذ لا يقاس عليه)، نابعا من الأنا الاجتماعية والشعور بالذات العلمية، فهو إما عملا مرآتيا لا يعدو أن يكون اسقاطيا ارتجاعيا، متنقلا كالسحاب من حال إلى حال ومن مكان إلى مكان؛ مستخدما المداخل والمنهجيات والمفاهيم والأدوات ذاتها دون مراجعة نقدية ولا حتى محاولة جادة في تحاور

ابستيمي تاريخي واجتماعي يأخذ بعين الاعتبار مجمل المفارقات في الرؤية لمسرح الأحداث الاجتماعية؛ وإما جهدا تراكميا مثقلا بالاجترار والتكرار والاقتباس، لا يغدو في ظاهره وباطنه أن يكون عملا تجميعيا تركيبيا، يتحاشى عن قصد الجديد،والمعقد، والصعب والمحظور، وهو في طبيعته أيضا لا يختلف عن أي إعمال للفكر للمفكر العادي الذي ينعت عادة بالسذاجة والعمومية والتلقائية.

فثمة قطيعة شفافة ومكشوفة؛ بين ما ينجز من أعم العلمية بعيدة كل البعد عن الاحتياجات الفعلية التي تتطلبها عملية التنمية وخدمة المجتمع، أي انفصام التكوين العلمي القاعدي عن الواقع المعيش...لكن ليس انفصالا في الصورة بل في الروح؛ ما يعني دراسة الموضوعات الأكثر حيوية ونظيرتها الأكثر روتينية أيضا بأدوات ومناهج وكيفيات تخرجها من دائرة الهدف، تماما مثلها في ذلك مثل كتابة سيناريو لقصة أسطورية، التي وان استغرقت الوقت والجهد والمال؛ وان استقطبت الإعجاب وتمتعت بالإثارة.. غير أنها في النهاية كالبداية تظل مجانبة للصواب لأنها ببساطة مجرد قصة خيالية بعيدة عن الحقيقة. فلا ملاذ هنا من التأكيد على أن الممارسة العلمية في الحقل السوسيولوجي هي تماما منفصلة عن خدمة الواقع على شاكلة التكوين القاعدي النظري الذي يتلقاه الطالب في الحصص البيداغوجية منفصلا تماما عن المحيط والواقع الاجتماعي الذي يعيش فيه، ما يعنى بكلمة أخرى افتراض عدم جدواه بالأساس.

وبالعودة إلى واقع ممارسة البحث لدى الباحثين السوسيولوجيين في الجزائر نشهد قوة تأثير سلطان الموروثات الثقافية في توجيه العمل العلمي في جميع خطواته ابتداء من مرحلة اقتراح الموضوع وطرح الإشكال إلى غاية كتابة التقرير المتضمن الإجابة عن سؤال الانطلاق، حيث تتدخل هذه الموروثات في صياغة كل تفصلات البحث ناهيك عن ممارسة وظيفة التدريس والتاطير والمناقشات وغيرها من الأنشطة والواجبات المهنية، انه امتزاج محصلة التكوين والتراكم المعرفي في مستواه النظري بالموروث الثقافي المتشبع بالقيم الاجتماعية المختلفة الذي تنشئوا عليه.

علينا أن ندرك كوابح التنمية الذاتية في كياننا الذاتي؛ إنها ضلالات يتولد عن الأخذ بها الاستبقاء على حالة الجمود (الفكري والاجتماعي) بل الارتجاع بخطوات إلى الوراء، هذه

المضللات أراها بمثابة الصبغيات الوراثية في جهازنا الثقافي تنتقل وراثيا وبتنشئة غير مقصودة ولا مقصورة (على جهة واحدة) من حيث لا نشعر من جيل إلى جيل، وتتصرف على غير المحمل الجميل والنافع والراقي الذي وجدت له واستهدفها في مصادرها الأولية سواء كانت مصادر دينية أو تاريخية أو اجتماعية، ومن ذلك نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

- تسويغ "الرزق على الله"، الرزاق هو الله تعالى، مرادفا للاعتقاد بفكرة"الحق الطبيعي"انه مقدر لي منذ الأزل، لا فضل لأحد فيه علي، ضميري هو وحده الفيصل فيما إذا كنت أتقاضى الحلال أم الحرام، مسالة بيني وبين ربي، لا احد يحق له أن يتدخل فيها، لا احد يجب أن يحاسبني فهو المحاسب وحده تبارك وتعالى؛
- تسويغ الآية الكريمة "إنما المؤمنون إخوة" مرادفا للاعتقاد بفكرة المساواة، فهي (من حيث الاستخدام) تنافي تماما العدالة بناء على مبدأ الاستحقاق والكفاءة،حتى انه حدث توزيع شهادات التقدير للأساتذة جميعهم دون تمييز، (كمبادرة تحفيزية من إدارة القسم) ما اعتبرته شخصيا اهانة للمجتهدين والمنضبطين.
- تسويغ "حسبنا الله ونعم الوكيل" مرادف للاتكالية والاعتمادية وتحفيز لشعار "دعه يعمل دعه يمر" فيما ليس ايجابي وجيد، فهي تنافي قواعد الضبط الاجتماعي والمحاسبة والمتابعة والرقابة،
- تسويغ "قدر الله وما شاء فعل" مرادف للرضا بما هو كائن وعدم السعي لتحقيق ما يجب أن يكون، ما يترجم بلغة أخرى انه يبقي على استدامة الجمود والركود بل ويغميه، ويقتل الإبداع ويغتصب روح المبادرة. فما هو كائن؛ قدر لا انفلات منه، وما يجب أن يكون؛ مثالي بلوغه من المحال.
- تسويغ الآية الكريمة "قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا" غير منطقي لمشروعية مبررات مجانية لا يرجى منها إلا الاستمرار في إعادة إنتاج الرداءة، ومعاودة الأغلاط وإتاحة الفرص والتشجيع لتعميم الوقوع فيه.
- "ليس منا من لم يوقر كبيرنا ومن لم يرحم صغيرنا"، تسويغ لضياع الحقوق وتكريس فلسفة الظلم المبرر، ففي المحكمة العليا أمام الله فقط ثمة ظالم

ومظلوم، لا دور لاعتبارات الرتبة العلمية أوالانتماء الجهوي أوالأيديولوجي أو العرقي أواللغوي، أو متغيرات الجنس والعمر، فكلها غير مجدية. فالكبير باسم الأبوة يفعل ما يشاء دون محاسبة ودون قيد أو شرط، والصغير باسم الرحمة واستجداء العطف يرفع عنه القلم فيصير في تجرئ بلا قيود ولا حدود، أن كليهما في الحق وفي الباطل على حد سواء. وهنا تثمن مقولة "كبيرنا كبيرنا" "في مقام والدينا"، "وصغيرنا ابننا" "وليد الدار"، "واش رايحين نديرولي"، "زيتنا في دقيقنا" "الله يهديه"، "ابتعد عن الشر وغنيلو"؛ .إنها بحق دعوة لتكريس منطق النمط العائلي المفعم بالخطاب العاطفي والنبرة الإنسانية السلبية، في شبكة العلاقات الإنسانية وأسلوب التعامل مع المشكلات الداخلية ودروب التسيير بصفة عامة وحتى في مجال التكوين والتأطير والتأليف، مما يعطل فعالية واثر العقلانية الرشيدة والتسيير الحكيم في إحداث التغيير المنشود الذي تقتضيه التنمية.

- "لا ننشر غسيلنا لألا يراه أحد"، بدعوى التستر وعدم الإفصاح عن المشكلات واثبات المقدرة الذاتية على تسوية المشكلات الداخلية والتحكم في زمام الأمور حتى في المسائل الصعبة والتجاوزات الخطيرة، حيث يتم لفها بمبررات قانونية لإخفائها بحنكة بالغة عن عيون المراقبين، ما قد يعيق الأخذ بالعبرة، والانتفاع بطرق المعالجة، وتكريس فاعلية الضبط الرسمي وغير الرسمي، وتحويل الاهتمام من مجرد ملامسة قد تخدش سطح القشور إلى الغوص عميقا في لب التحليل لمعظم الانشغالات البحثية.
- "إدارة تسيير المشاكل"، "تغيير الحال من المحال" تكريس للرداءة"، "لو بقيت لمن سبقونا لما وصلت إلينا"" تسويغ لعدم الجدية في طلب التحسين والتطوير.
- "الوقوف من الجميع على مسافة واحدة"، وان بدا ظاهرها ينم على العدالة والمساواة في المعاملة غير أن لها مدلولا مغاير في وعاء الممارسات وهو انتهاك للعدالة ذاتها. أي معاملة الجميع مهما اختلفوا بالطريقة ذاتها(التساوي في منح تقييم المرودية مثلا).

إنها *تنشئة اجتماعية وثقافية متأصلة في وعي العقل الباطني* للممارسين، ينسحب على جميع الفئات دون استثناء في مجتمع الجامعة، حيث يظهر عبر مؤشراته الإجرائية في ممارسات الجميع من خلال المواقف الفعلية وليس مجرد الأقوال.

ثالثا- مستويات الباحثين السوسيولوجيين؛

علينا الإقرار بداية أن عملية توجيه الطلبة الجدد إلى فروع العلوم الاجتماعية إنما يتم في ضوء معايير تجعل من ترتيبها في الدرجات الدنيا وقد بات مؤكدا لدى الجميع أن أقسام علم الاجتماع في الجامعات الوطنية إنما تستقبل ضعاف القوم من الطلبة الناجحين في الباكالوريا، وأيضا المعيدين والمقصيين من المحولين من تخصصات أخرى، فهو بمثابة المستودع أو المفرغة العمومية الذي تصب فيها كل النفايات.

وبالنظر إلى فئات مستويات الباحثين السوسيولوجيين الجزائريين؛ نميز وجود ثلاثة فئات لها مستوياتها العلمية ولها خطابها الأيديولوجي- اللغوي، وطابعها الجهوي- لعرقي الخاص والمميز ، وثمة قواسم داخلية طبعا مشتركة فيما بينها تعطي البصمة العامة للمتخصصين في هذا المجال دون سواه وهذه الفئات هي:

- الباحثون الذين يحسبون على التيار اللائكي/العلماني
- الباحثون الذين يحسبون على التيار الإسلامي
- الباحثون المتحفظون الذين لا لون لهم ولا رائحة

إن مسألة «التفكير النمطي على منوال الموال الغربي ماركسي كان أو محافظ»تعرج بنا إلى التحليق عاليا نحو معالجة فلسفية في غاياتها واقعية في مؤشراتها، تتناول مقاربة ابستيمولوجية بين مجالي التنظير والواقع ؛ عبر محاولة في محاكاة إسقاطيه متعثرة تحاول قهرا أن تجد لها تموقعا في تسويغ مختلف مبررات التحليل الماكروسوسيولوجي في قلب المجتمع الجزائري بكياناتها المتعددة: التاريخي والسياسي والايكولوجي والغيبي /الديني بصفة خاصة؛ في مواجهة عنيفة مع ما هو تقليدي، ديني ورسمي وغير رسمي.

يذكرني تحليل احد الباحثين العلمانيين بتحليلات فلاسفة التنوير ورواد علم الاجتماع في نقد تعاليم الكنيسة نتيجة لما فعلته وممارسته في مناهضة العلم والعلماء ومحاربة التطور

والتقدم والمساواة وحقوق الإنسان، والاستبقاء على الأوضاع كما هي، واحتكار الذهنيات والحريات والممتلكات والخيرات، وتسويغ تعاليم المسيحية وتضخيم مكانة الكهنة وحتى البلاء عبر ذلك، وكأنه يعالج المشهد ذاته أي ينقله كما هو شكلا ومضمونا ليناقش به حقلا معرفيا واجتماعيا ودينيا وتاريخيا مغايرا تماما وهذا العمل هو شكل من أشكال التبعية العمياء لا تغني ولا تسمن من جوع.

والملاحظ انه لا احد من الباحثين الجزائريين اللائكيين أو العلمانيين أو الشيوعيين مهما اختلفت التسمية، يمكنه أن يتجرأ على انتقاد الإسلام بوصفه دين-نموذج، حيث تتم استعاضته في الغالب بممارساته عبر معتنقيه وكيفية تسويغهم لنصوصه الأصلية الصحيحة تحقيقا لأهدافهم ومصالحهم الدنيوية تحديدا، والسبب قد يكون ما يتميز به الإسلام من الحصانة الرسمية (القانونية) وغير الرسمية (الاجتماعية) التي تجعل منه نموذجا مثاليا والدين الرسمي للدولة يحظر المساس بقدسيته.هذا دون أن نغفل ثقل ردود الأفعال غير الرسمية "قوة الاستهجان الاجتماعي" لكل متجرئ، يتجاوز حدود الأدب واللياقة في التعامل مع النصوص الشرعية، حتى ولو كانت تحت غطاء مناقشة المبادئ والقيم الإسلامية، تحت تبرير كونها تأويلات بشرية لها قابلية الخطأ والصواب وإذا كانت العلمانية التي اعتنقتها فرنسا سنة 1905عقب ثورتها الفكرية تنص على أنها تعرف الأديان جميعها لكنها لا تعترف بأي واحدة منها؛ فانمجرد الإعلان عن الإيمان بالعلمانية والانتساب إليها قد يكون مرادفا في فهوم الناس لعدم الاعتراف بالدين، ما يمكن أن يضع المنتسبين في خانة المرتدين، وحكم هذه الحالة كما هو معروف في الإسلام هو استباحة الدم أي القتل، -على هذا النحو- وكأن تاريخ المسيحية ضد العلم والعلماء إنما يدون تاريخه من جديد بحروف عربية في كتاب الحضارة العلمانية الجديدة، ويعطي لهذه المسألة التبرير المنطقي لانسحاب وتعميم الأحكام العقلانية على كل ما هو ديني وغيبي. وقد يكون هذا الأمر وهذا الخطر المحقق دافعا للهجرة من البلاد الإسلامية.

وعلى غرار دعوى التقدم المجرد من جميع القيود الأخلاقية لمنظومة القيم الدينية والعرفية؛ يتهم «التيار الإسلامي» بالأصولية التي تنم عن الميل نحو الارتجاع عن خطوات التقدم المحققة بالاحتشام، والنزوع نحو الالتصاق بالتراث بجوانبه التقليدية حتى (غير القابلة

للتوافق والتكيف والتطور) والتي لا تخدم فلسفة التنمية المعاصرة في شيء، وضمن التيار نفسه يمكننا أن نميز تشكيلات متباينة من حيث الشكل والمضمون، على غرار تشكيلات الأحزاب السياسية الممارسة للفعل السياسي. حيث يتخذ-أي التيار- من المنطلقات الدينية (الوحي الإلهي+السنة الصحيحة)المرجعية الفكرية والمنهجية الأرضية لنسق التحليل والتفسير للظواهر الاجتماعية،فتعرض في ميزان الشرع كافة الأفكار وتمحص جميع الأحكام. غير أن الخلاف يمكن في الفهوم الإسلامية لمضامين ودلالات النصوص الشرعية وهنا يقع الخلاف وتتأزم الأمور، إضافة إلى ضعف الاجتهاد في تطوير ما عرف بعلم الاجتماع الإسلامي كمحاولة جادة في مجال التأصيل (أسلمة المعرفة الإنسانية) وإذا كان الإشكال المنهجي والنظري لم يقدم تسوية عقلانية مقنعة باعتماد الآليات والوسائل والأساليب والمبادئ الغربية وفق أوتار النغم الغربي والمنطق العلماني ؛ فان دائرة الخلاف تشتد أكثر وتتسع بين الفرقاء –الإخوان أنفسهم (الباحثون الجزائريون) فكتاباتهم لا تخرج عن إعادة إنتاج الخطاب الديني ربما باستعارة بعض المفاهيم السوسيو-غربية المنشأ بشيء من الاحتشام، لكن الجهاز المفاهيمي لم يرتقي إلى مستوى القول أن ثمة سوسيولوجيا إسلامية عربية متميزة، لها القدرة على مزاحمة الجهاز المفاهيمي للسسوسيلوجيا الغربية بعيدا عن مفردات التراث الديني.

وإذا كان هذا حال الفئتين الأكثر بروزا وأكثر تميزا في ساحة الصراع الأيديولوجي والمواجهة الفكرية (جامعات الشرق في مقابل جامعات الغرب في الجزائر، وداخل كل جامعة، وداخل كل قسم)، فما يمكن أن يقال حول دور وخصوصية الفئة الثالثة هو في الحقيقة مخجل حقا لسببين:أولها: انخفاض المستوى الفكري والافتقار إلى عنصر الكفاءة والتأهيل. وثانيها: ضعف الشخصية، وعدم القدرة على فرض الذات والإقناع (التقنيع)، والدفاع على الموقف والمواجهة، باعتماد مبررات عقلانية ومنطقية تضاهي تبريرات الاتجاه المعاكس والمعترف به أي كان، حيث يتم التموضع ضمن الحيز الذي لا يثير الإشكالات، ولا يستنطق القدرات، ولا تترتب عنه الأحكام ولا المضايقات والانتقادات، انه اتجاه لا لون له ولا رائحة، قابلية أن أكون كما يراد لي أن أكون بحسب كل الأحوال والأجواء. ومثل هؤلاء لا يعول عليهم في تطوير سوسيولوجية جزائرية حقيقية.

أما على صعيد الممارسات الإدارية للباحثين وبغض النظر عن توجهاتهم الأيديولوجية والفكرية الخاصة؛ فإنهم في الوعاء الثقافي نجدهم سواء. قاعدتهم في ذلك، الالتزام بالولاء والانتماء لجهة التعيين "شرقية شرقية...غربية غربية" مهما كان شكلها ونوعها وخطابها الأيديولوجي والفكري، وشعارهم واحد: " الولاء لموضوع الانتماء لضمان سلطة البقاء".

رابعا- الدراسات السوسيولوجية في جامعة سطيف2 نموذجا:

«وأما الزبد فيذهب جفاءوأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض»صدق الله العلي العظيم

تتحقق الجودة في التعليم العالي بتبني فلسفة الجودة الشاملة، واعتماد معايير أو مواصفات الايزو الدولية (90001)، ويتم تطبيقها عن طريق آليات تقييم وضبط الجودة (88 آلية). الهدف منها توفير ظروف عمل مثالية على درجة من الأريحية مع ندرة في الأخطاء غير العمدية (منهجيا ومعرفيا) لمجتمع الجامعة (طلبة، أساتذة، وعمال على مختلف فئاتهم)، تتحقق بمقتضى توفر أربعة شروط هي: القيادة الحكيمة،المراقبة والمتابعة الدقيقة (التدقيق الداخلي) والمعاقبة. نحاول تناول توجه جامعة محمد لمين دباغين بجامعة سطيف 2 نحو اعتماد فلسفة الجودة على مستوى (عروض التكوين، البحث العلمي، والمشاركة الاجتماعية) انطلاقا من التجربة الضيقة لقسم علم الاجتماع، وفق منهجية آثرت فيها أسلوب الجمع بين تشخيص الواقع واحتمال معالجته وفق منهجية ما هو آت:

1) واقع التدريس وعروض التكوين "بضاعة مزجاة":

لا تكفي الاجتماعات الدورية للجان البيداغوجية (مرتين أو ثلاث مرات خلال السنة)بل على الإدارة أن تسعى إلى توفير إستراتيجية لإدارة عملية التدريس من الناحية البيداغوجية في ضوئها تتحقق المتابعة والمراقبة الحكيمة في غير مضرة.الإعلان بكل شفافية عن مضامين البرامج لجميع المقاييس ويفضل الكترونيا حتى يتسنى للجميع مشاهدتها، لان معرفتها يمكن من رصد مستوى التقدم الفعلي في سير الدروس من قبل ممثلين الطلبة أولا، وأعضاء هيئة التدريس في المسار نفسه أو السنة الدراسية ثانيا، ثم ممثل إدارة القسم ثالثا،

وبهذا وفي ضوء توفير شروط عملية المتابعة والتحكم في سير الدروس كما وكيفا وبطريقة مشروعة يتم تطوير الأداء البيداغوجي والارتقاء بمستواه.

صياغة مشاريع عروض التكوين لا تحترم ضوابط العمل الجماعي كفريق متعاون بل في الغالب يتم انجاز العمل بشكل فردي كما يتم إدراج أسماء الأساتذة دون استشارتهم وسحب سيرهم الذاتية من الإدارة لتوظيفها بل تصل الأمور إلى حد طلب التوقيع من صاحبه على ورقة التوقيعات فقط بحيث لا يتسنى للموقع مراجعة المشروع كاملا وأحيانا تتم العملية في الأروقة أو قاعة الأساتذة أو عند أبواب قاعات التدريس أثناء الحصص.

كما أنه لا يخفى على احد حجم المشكلات الإدارية والحساسيات الشخصية التي تثيرها طريقة عمل فريق التكوين سيما في عملية صياغة المشروع ومناقشة مفردات البطاقات التفصيلية للوحدات بعد تحديد المحاور البحثية ابتداء، ثم معايير وأسس اختيار الأعضاء وكذا إسنادالمقاييس، والأهم من كل ما سبق إسناد عملية الإشراف على مذكرات التخرج في الليسانس والماستر والدكتوراه، حيث أنه كلما ارتفع مستوى المسار كلما تعقدت الأمور أكثر لتصل إلى حد الشكاوي "بدافع الإقصاء" من قبل البعض، ناهيك عن ردود الأفعال غير الرسمية كالقطيعة وتبادل الاتهامات و... أي حالة من التفكك في نسيج العلاقات الإنسانية داخل أعضاء أسرة قسم علم الاجتماع.

وبحسب تصريحات السيد رئيس الجامعة في كلمته الافتتاحية[ix] وكذلك نوابه (المكلف بالبيداغوجيا والمكلف بالبحث العلمي) في مداخلاتهم العلمية انه لا علاقة لأغلب مشاريع بعروض التكوين (المقدرة 7200 عرض تكوين) بمصلحة الطلبة وبمستقبلهم المهني في سوق الشغل، إضافة إلى الأخطاء الكثيرة (منهجيا ومعرفيا) في صياغة مضامين هذه المشاريع من حيث تكرار المقاييس ذاتها التي لم تخرج إلى اليوم من ربق النظام الكلاسيكي، والخلل في إعداد المحاور ولمقاييس ومضامينها، وعدم احترام الحجم الأساسي لكل مسار، وعدم الأخذ بمبدأ التكامل بين التخصصات داخل الشعبة أو التخصص أو القسم أو الكلية أو المؤسسة، أو التأسيس لمشروع فكري كبير يمكن أن يستحوذ على كفاءات ويستقطب اهتمامات عدد كبير من الباحثين والطلبة في مختلف مستوياتهم، وتمكينهم العمل كفريق في إطار وحدة متكاملة لها أبعادها العلمية والتنموية على الصعيد المحلي والوطني، وربط

اهتماماتهم عبر أهداف المشاريع وفلسفتها بالإشكالات البحثية للمخابر العلمية وتشريكهم في نشاطاتها الدورية الدورية، إنها مشاريع عروض عرجاء لم يستوي عودها بعد. وهذا ما يدعمه موقف الوزارة الوصية لرصدها ل(30) ملاحظة متعلقة بمشاريع عروض التكوين من الناحية الشكلية والعلمية. أما على صعيد الممارسة الفعلية فهناك هيكل بلا روح، قوانين بلا إرادة تفعيل، وهناك عراقيل غير قانونية، متجذرة في الموروث الثقافي لنسق العلاقات غير الرسمية على مستوى اللجان والندوات الجهوية والوطنية لإقصاء بعض الأعمال الجيدة وتمرير أعمال أخرى دونها في المستوى لأسباب مرتبة باعتبارات الجهوية والأيديولوجية والعرقية والحساسيات والأهواء الشخصية وغيرها.

2) واقع عملية تأطير (مذكرات الليسانس الماجستير وأطروحات الدكتوراه):

إن أهم ما يميز مستوى الدراسات السوسيولوجية بشكل عام على مستوى (مذكرات الليسانس، الماجستير وأطروحات الدكتوراه) هو الضعف المنهجي والضعف التنظيري وضعف القدرة على خلق الحوار بين ما هو معرفي وما هو واقعي، كيف يمكن التصدي لهذه المشكلة وما هي آليات تفعيل الجودة؟فعلا يسجل الواقع فتورا واضحا فيروح الجدية والصرامة في مستوى انجاز الرسائل الجامعية لدى الطلبة والباحثين ولدى المشرفين والمناقشين ولدى الإدارة الوصية كلهم على حد سواء، واتخاذ الظروف الشخصية خاصة ثم ظروف العمل حجة فيذلك، وفي تصوري أنتسوية هذه المشكلة لا يمكن أن يخرج عن اتخاذ الإجراءات الآتية:

- عرض مشروع الماجستير والدكتوراه قبل التسجيل للمناقشة العلنية من قبل أعضاء اللجنة العلمية أو من يقومون باقتراحهم؛ وتحديد مهلة لا تقل عن ستة أشهر لانجاز المشروع قبل التسجيل؛
- متابعة الإدارة لعملية الإشراف والتأطير خاصة في المستوى الأول (توفير فضاءات مناسبة للإشراف مع ضبط وقت مخصص له، يدرج ضمن البرنامج الأساسي الذي يكلف به للأساتذة رسميا)؛

- تشكيل لجنة من أعضاء هيئة التدريس لتقييم مستوى البحوث والرسائل في علاقتها بطرق التقييم المعمول بها في الأقسام كل سنة بعيدا عن العاطفة مع تثمين جهدها؛
- صياغة *نموذج للتقييم* لأطروحات الدكتوراه دقيق جدا، بحيث يستوفي جميع الملاحظات المتعلقة بالجانب المنهجي والنظري في كل مفاصل البحث، يكون ملزما لأعضاء لجنة القراءة؛
- المشرف المناسب في المكان المناسب، والبحث الجيد يعني مشرف جيد وطالب جيد، وما هو جيد يعني نوعي وإتقان، المشرف الذي يثبت عدم جدواه يعني عقبة في طريق نظام الجودة فهو لا يستحق منحة الإشراف؛
- آليات تكريس أخلاقيات المهنة الرشيدة والعقلانية، ما يعني محاربة الثقافة العامة والسوقية التي تسوغ للخطاب العاطفي والفعل الخيري (قد يبدو ظاهره رحمة لكن باطنه في أصله نار)؛
- اقتراح مناقشة أولية قبل الفعلية من قبل أعضاء اللجنة العلمية لتصويب البحث والرفع من مستواه.
- النقد العلمي لا نكاد نلمسه إلا في المناقشات العلنية للأطروحات فقط، وعادة يكون من جهة الأعضاء المناقشون دون السماح ضمنيا بالتحاور والطالب المنجز للبحث.

والغريب انه كلما تقادم القسم رافقه تقهقر مستمر في مستوى انجاز البحوث في جميع المستويات (ليسانس ، ماجستير ودكتوراه).كما تم تسجيل ملاحظة وهي انعدام سلوك التتلمذ أي التنشئة العلمية والأكاديمية للباحثين من جيل الكبار إلى جيل الصغار، فثمة قطيعة أو شبه قطيعة في الاهتمام بالبحث العلمي ونماء المعرفة بل التواصل والمرافقة المعرفية للآباء (كبار الأساتذة) تجاه الأبناء (صغار الباحثين من الشباب بصفة عامة) وهذا اثر سلبا على حركية العلم وعلى حراكه صعودا.بل أدى إلى قتل روح الإبداع لدى الذين هم قلة ندرة في كل شيء (الإبداع، الدافعية نحو الانجاز، الإتقان، الحماس، الالتزام والانضباط، الجدية، صدق الأخلاق والإخلاص في العلم والعمل..).

3) واقع الاندماج في فرق البحث:

لوحظ ميدانيا الإقبال الكبير للأساتذة على تشكيل فرق البحث العلمي وصل إلى حد التزاحم وتكرار العضوية في عدد من الفرق، بسبب ما يدره من امتيازات مالية وتجهيزات مكتبية والكترونية يعني امتيازات شخصية. وفي مقابل ذلك ثبت الانعكاس السلبي لهذه العضوية على أداء البعض من ذوي رتبة أستاذ مساعد أ (الرجال والنساء)، حيث ترتب عليه تأخير غير مبرر في انجاز أطروحة الدكتوراه خلال المدة القانونية المحددة لها، لجوء اغلبهم إلى طلب التمديد (سنتين إضافيتين) برغم ضغوطات وزارة التعليم العالي. إذ يتحجج الكثير بالضغوطات البيداغوجية الكثيرة التي ترهق كاهلهم، إلى جانب الظروف الشخصية الصحية والاجتماعية والسكنية لكن هذه الضغوطات ليس -لها على ما يبدو- مفعول قوي في كبح إقبالهم واندماج ضمن فرق بحثية.

وعلى قدر ما يمكن اعتبار انه من النجاعة أن يكون البحث الجماعي مشتقا أو جزءا من العمل الفردي (أطروحة الدكتوراه) على قدر ما يمكننا تصور نتائج عكسية غير متوقعة مؤذية لروح فريق العمل، ومعوق للأداء الجماعي قد يترتب عليها استحالة الانسجام والعمل في وئام (صراع محول) ما يعني بلغة أخرى انجاز الحد الأدنى الذي يتطلبه البحث دون مستوى. وتسوية هذه المشكلة تكمن في استئصالها قانونيا بوضع قيود التزام لهذه الفئة من الباحثين تحدد لهم إمكانية الاندماج في حالة إثبات قدرتهم على إنهاء أطروحاتهم في آجالها القانونية عبر تعهد كتابي.

4) فاعلية منح التربص:

تستهدف منح التربص التي يستفيد منها اغلب الأساتذة الجزائريين بمختلف رتبهم تحسين خبرتهم ومستواهم العلمي والبيداغوجي، وهي تعني في مخيال البعض فترة نقاهة وترفيه من ضغوطات العمل والضغوطات الشخصية أيضا، بالنسبة للبعض الآخر هي لا تعدو أن تكون فرصة (التسوق) لاستجلاب واقتناء الكثير من الألبسة والهدايا وقليل من الكتب، واكتشاف المجهول والمرغوب فيه من خلال زيارة الأماكن والآثار التاريخية، واخذ صور تذكارية جميلة، ولآخرين وهم قلة قد تكون فسحة من الحرية الشخصية بعيدا عن القيود الأخلاقية التي تفرضها عيون الرقابة الاجتماعية، أما الفئة الأخيرة فهي في نصب

وتعب من جمع للكتب، إلى تدوين للمعلومات، إلى سعي لتحديد الزيارات العلمية لمناقشة أهم الأعمال العلمية، إلى السعي الحثيث لتحقيق الأهداف العلمية المبرمجة من التربص والمخطط لها سلفا.

لقد أضحت رسائل الاستقبال الشغل الشاغل والهدف الذي يؤرق الجميع، تستجلب بطرق شتى والحصول عليها أحيانا يتطلب العناء الكثير (قبول إذلال، تقديم هدية، دعوة لملتقى، مساومات "تجلب لي واجلب لك")، وهكذا طريقة لا يمكن أن يراعى فيها غالبا ما يجب أن يحققه إجراء التربص من فائدة علمية للباحث أو للمؤسسة المستقبلة أو حتى للجهة المرسلة تبهج النفوس قبل الأنظار، بل أحيانا تمنح رسائل استقبال لا تمت بصلة لتخصص الباحث صاحب الطلب-أي من أقسام وكليات مغايرة، أما التقارير فلا يخفى على احد أنها أصبحت تنجز قبل السفر وتقدم للتوقيع في أول زيارة للجامعة المستقبلة. وهذا بشهادة الكثير من المسؤولين، حتى أن الاهانات وقلة التقدير التي تعرض لها الكثير من الباحثين الجزائريين في الجامعات الأجنبية سواء عند طلب رسائل استقبال لعشرات من الزملاء، أو لطلب التوقيع على التقارير لم تكن كافية لردعهم وتغيير موقفهم من التربص على غرار أعباء بيداغوجية أو علمية أخرى ربما هي في تقديري لها فائدة أعظم مع حفظ كرامة الباحث كانسان.

هذا دون أن نغفل المدة المخصصة لإجراء التربص (10 أيام)هي تأكيد واكبر إثبات قطعي على فشل هذه التربصات في تحقيق أهدافها العلمية "التنشئة الأكاديمية" بل هذا الإجراء أراه نوعا من التقنين للنتائج السلبية لها، فهل هذه حقيقة مدة كافية للبحث والاكتشاف؟ وإذا كانت الإجابة بلا فلما تضيع المليارات دون جدوى؟ ولما لا يتم تحويلها في إقامة مشروع للسكنات الوظيفية او نوادي علمية يتم عبرها نماء الفكر وإثراء النقاش المثمر بشكل معمق ومتكامل؟ وأين دور نقابات الأساتذة في المؤسسات الجامعية التي لا يمكنها إلا مناقشة القشور والمطالب والحقوق دون المساس بالواجبات وحتى الحقوق الراقية.

5) واقع المؤتمرات، الندوات والأيام الدراسية:

في تقديري أن تنظيم هذه التظاهرات العلمية لا يستجيب لتطلعات المشاركين ويشبع حاجتهم المتجددة إلى معرفة الجديد وحل إشكالات مبهمة لا تزال تفرض حيرتها على ذوي الألباب (وبناء على ما هو غالب على ظن جميع الأساتذة) أنها مجرد أعراس تقام هنا وهناك للقاء الأحبة والأصحاب، وإجراء استثنائي للتنفيس عما هو روتيني، ومجال للإنفاق كمؤشر على الانجاز، وفسحة أمل بالنسبة للباحثين الراغبين في الترقية العاجلة وبخاصة الشباب ناهيك عن فرحة الاستئثار بمحفظة جلدية وقلم أنيق وللتفاخر بل ثمة صورا مثيرة وجذابة تنشر على صفحات الفايسبوك.إن اغلب ما يميز الأعمال العلمية للمتدخلين اجترار الأفكار والمعارف ذاتها، دون مراجعة نقدية ولا بصمة إبداعية، مع تجنب الموضوعات المقلقة والمزعجة، المثيرة للجدل والحساسيات، وتلك التي من المحتمل أن تقتضي المتابعة القضائية والأخلاقية.

لا نخجل من القول أن هناك ملتقيات داخلية على وزن الأعراس القرابية؛ لا يجب أن يسمع بها إلا من تلقى دعوة للمشاركة في آخر اللحظات، ولا يتم الإفصاح عنها تجنبا للحرج الذي قد يسببه الإقبال الكبير للراغبين في المشاركة من غير المرغوب فيهم (من الناحية الجهوية أو العرقية أو الأيديولوجية)، وهناك ملتقيات تفتح أبوابها لجميع الناس لكن معايير القبول لديها قد لا تخلو من نوايا المصلحة الذاتية وقيم البراغماتية للقائمين على تنظيم التظاهرة أو بعضهم.

وهناك تظاهرات أخرى تنتزع منا فعلا الاحترام والتقدير لحرصها على تحقيق الأهداف النبيلة الرامية إلى تنمية الأداء، والارتقاء بمستوى المعرفة وتفعيل دورها عمليا في ارض الواقع، من خلال ترجمة التوصيات والاقتراحات إلى إجراءات فعلية تسهم في معالجة المشكلات القائمة ومنها على سبيل المثال لا الحصر مختبر الوقاية والارغنوميا بجامعة بوزريعة. (التوسع في الإعلام والتواصل مع جميع الباحثين من يتوسم فيهم حسن المشاركة، قبول الأعمال بناء على احترام مقاييس ومعايير علمية محضة ليس لها علاقة باعتبارات الجهوية أو الأيديولوجية أو العرقية أو..بل تحتكم إلى الكفاءة العلمية ونوعية الأفكار وقدرتها على منافسة نظيرتها من المشاركين الغربيين، تثمين الجهود على مستويين: الأول: نشر

الأعمال الممتازة والجيدة، الثانية:رفع الانشغالات إلى الوزارات الوصية وترجمتها إلى قوانين (في بعضها مما تستجيب له سياسة الدولة خاصة في تعديل القوانين الجديدة (المشروع التمهيدي الأخير)، ثم تشكيل حلقة وصل وتفاعل مباشر مع مؤسسات غربية (البرتغال واسبانيا نموذجا)تعمل على نشر الأعمال العلمية باللغة الانجليزية في مجلات عالمية مصنفة وفق معايير الايزو الدولية، طبعا بعد تحكيمها وبشكل دوري بالنسبة لكافة الكفاءات التي سبق وان شاركت في هذه التظاهرات.

فيما يتعلق بالطلبة ومدى تفاعلهم مع التظاهرات فتبقى مسالة مرهونة بمدى نجاعة هذه التظاهرات في الاهتمام باهتمامات الطلبة وانشغالاتهم ليست فقط البيداغوجية بل ما تعلق بحياتهم كلها خارج الوعاء العقاري للجامعة، حيث تمت شوهد ميدانيا زج الطلبة زجا وإجبارهم قهرا على حضور الملتقيات خاصة في بدايتها، والهدف الظاهر على ما يبدو إنما هو ملء القاعات واستقبال الضيوف خاصة إذا كانوا شخصيات أجنبية ورسمية من السلطات المحلية، وهم بهذا الشكل لا يشكلون سوى طرف اكسسواري تزين بها قاعات المحاضرات الكبرى على حد تعبير أحدهم(ملتقى الحكم الرشيد مثلا)، وعلى غرار هذا الإجراء الذي يمكن تجاوزه من خلال إشراكهم في اختيار موضوعات التظاهرات العلمية في إطار مشروع كبير تتغذى عليه روافد تخصصية؛ تشكل اهتمامات متعددة لتخصصات متنوعة ومتكاملة ضمن شعبة علمية واحدة، ما يجعلها تستأثر باهتمام الكبير وتحض بإقبال الكثير، دون إكراه أو اضطرار إلى غلق القاعات والمكاتب الإدارية تماما كما حدث في اليوم الدراسي"العنف والمخدرات في الوسط الشبابي".

6)ظروف إجراء التأهيل العلمي للباحثين في الجامعات الجزائرية:

ما لاحظناه رغم ضآلة التجربة في المجال وبشكل عام في اغلب الجامعات هو تكريس عقلية "تحقيق المصالح الشخصية" بكل الطرق والأساليب المتاحة والتي تغذيها صبغيات الموروث الثقافي، عبر سلسلة العلاقات غير الرسمية،بكثير من الطرق الملتوية وغير القانونية واللاأخلاقية التي تزين وتلمع بتسميات واهية مضللة؛ تغير شكلها ولونها وطعمها، وتغلف رداءتها، وتعطر روائحها القذرة كالرشوة باسم القهوة والهدية، والاحتيال باسم القفازة،

والنفاق باسم المجاملة، والسلبية باسم الطيبة فعل الخير،و..وغيرها كثير ومعلوم، حيث سجلنا في هذا المجال ما يأتي:

- التنافس والهرولة إلى تقديم الملف للترشح، حتى أن الكثير منهم هو من يتولى تسليم الملفات للخبراء والتدخل الشخصي للتعجيل بالتقارير بالتواطؤ مع المسئولين المضلعين في العملية؛
- مطبوعة + مقال يعني ترقية في أذهان وتصور الجميع؛
- عدم اكتراث المترشح بمستوى الأعمال متدني في العموم ودون المستوى المطلوب؛
- إدراج الأعمال قبل تاريخ المناقشة والترقية لإبراز كثافة العمل نظرا لقلته؛
- تكرار مضمون الأعمال ذاتها في المقالات والمداخلات والمطبوعات والأيام الدراسية تحت عناوين مختلفة دون تطوير أو تنقيح أو حتى إحالة. وهذا نوع من التحايل على القوانين المنظمة لشروط الترقية؛
- اغلب المقالات التي يتم التقدم بها في التأهيل منسوبة إلى مجلة المؤسسة التي ينتسب إليها المترشح ما يعني تدخل عوامل غير عادية في نشر المقال، وأحيانا نجد المترشح عضو هيئة علمية أو تحرير للمجلة التي نشرت له، ما يعني تميزها بالضعف العام؛
- تتم اغلب متابعة الأعمال المنجزة في إطار النسق الإنساني والقرابي والجهوي والعرقي والأيديولوجي والمؤسساتي المحلي ما يعني ؟؟؟ ما لا يقال.

7) الإنتاج العلمي:

المستوى العلمي والإنتاج النوعي في حقول المعرفة الاجتماعية والإنسانية بصفة عامة والسوسيولوجية بصفة خاصة لا تزال –في عمومها- دون المستوى المطلوب، ونقف على هذه الحقيقة من خلال مجمل الأعمال العلمية للباحثين (أساتذة وطلبة)، على مستويات عدة منها:

8) المجلات الأكاديمية:

- فلسفة وسياسة النشر العلمي:

إما أن تكون كلاما يرافقه فعلا وهذا ما يجب أن يكون وهو نموذج المجلات الغربية التي تتقيد بمعايير الايزو في البحث العلمي "مدرسة شيكاغو مثلا" وإما أن تكون كلاما

ظاهره رحمة وباطنه عذاب، إذ يخالف مستواها غاياتها تماما، وإما أن يحلق طموحها عاليا وبعيدا في ارتفاعلا يمكن أن يرتقي إليه احد، لأنها ببساطة لا تأخذ في الحسبان المستوى الفعلي للباحثين بعيدا عن فقه الواقع (الكفاءة) وإما أن تكون (مقبرة للفكر) تغبن بل تدفن فيها كل الطاقات الإبداعية على وزن رمي النفايات التي لا حاجة لأحدنا بها.

- المستوى النوعي للمقالات العلمية والدراسات:

زيارة خفيفة لتاريخ المنظرين والمفكرين الاجتماعيين نجدهم يصنفون العلوم ومراتبها بحسب قيمتها وبعدها الإنساني، حيث يحتل العلم النظري أسمى المراتب تليه العلوم (الدنيوية)العملية أو التطبيقية، لكن بالعودة إلى زمننا عصر عولمة العولمة وما بعد حداثة الحداثة نجد انقلاب الآية؛ إذ أضحت البحوث التطبيقية تستأثر بالأهمية المحورية في مجال البحث والنشر بفعل تدعيم سياسات البحث العلمي على خلفية الاقتداء والاحتفاء بالفلسفة التحليلية التجزيئية أو الذرية التي تنتهجها أم الدنيا في العصر الحديث "أمريكا"، لذا فان الترحيب بالدراسات التطبيقية في المجلات الوطنية وفي المؤتمرات وفي مراكز البحث الوطنية فتح أبوابه على مصراعيها تحت شعار "الأولوية للبحوث التطبيقية". مبتورة من جذورها المعرفية التاصيلية والتي تشكل الأرضية+الأساس لتحصيل فهم معمق ومتكامل للظواهر في ارتباطاتها بمستويات عدةمن شانه أن يمكن من توخي الحلول غير الجدية والطرق والأساليب المضللة، لان ما كانت بدايته خاطئة فان مآله لا ريب الخسارة المحققة.

فعليا؛ يمكن الإجماع على اعتبار مستوى البحوث في العموم متدني، والغريب تقديم مقالات أشبه بتقرير الباحث لموضوع بحثه يوم المناقشة دون زيادة ولا نقصان، فأصبحت الطريقة السهلة والسلسة لتحرير البحوث والدراسات الميدانية في غالبها إما أن تكون ملخصات أو تقارير أطروحات الدكتوراه، أو بحوث أنجزها الطلبة (في إطار عملية الإشراف)في مستوى الليسانس أو الماجستير يعمل على إدراج محسنات عليها لإضافات إليها ثم التقدم بها إلى النشر، والأكثر غرابة أن كثيرا من الباحثين يقومون بنشر دراسات ميدانية قد تصل إلى ثلاثة بحوث في خضم فترة زمنية قصيرة قد تمتد إلى سنتين أو ثلاث، بينما البحث الأساسي (الدكتوراه)لا يستوفي انجازه مدة أربع سنوات وغالبا ما يحتاج إلى

تمديد سنتين. وما يقال على اعتماد مذكرات الطلبة يمكن أن ينسحب أيضا على المقالات والمداخلات المشتركة بين الأساتذة وطلبة الدراسات العليا خاصة.

- نوعية الخبرة:

ما يثبط تثمين المحاولات الجادة من قادة المؤسسات العلمية، وما يجمد الأقلام النوعية لدى الباحثين المستعجلين؛ إنما هو خيبة الأمل التي ولدتها الخبرة المستهترة، التي لا تكترث بسياسة المجلة ولا بأهدافها النبيلة، ولا بطموحها الرسالي، وفي هذه المسألة تفصيل فهناك:

- الخبراء غير الأكفاء؛ على كثرتهم فاجتهادهم والتزامهم لا يسمن ولا يغني من جوع
- الخبراء الأكفاء الجادين، على قلتهم، فان جهودهم لا تحدث في الواقع أمرا
- الخبراء الأكفاء المهملين؛ في تقصيرهم مضرة وفي التزامهم منفعة وتثمينهم مسالة واجبة.

هنا لا نجد بدا من طرح أهمية إيجاد آليات قانونية لتثمين جهود المحكمين والخبراء، ودفع مستحقاتهم، لأنهم دعامة في التأسيس لفلسفة الارتقاء بالمستوى النوعي للمجلات والأعمال العلمية، أو تفريغهم لغرض انجاز الخبرة والتكميم مع خفض الحجم الأساسي للتدريس. مثلهم مثل أولائك الذين يشغلون مناصب إدارية وعلمية.

◀المطبوعات البيداغوجية:

مبادرة تشكر عليها وزارة التعليم العالي، بوصفها إجراء تحفيزي جيد له انعكاس ايجابي على أداء الأستاذ المضطر لتطوير مستوى محاضراته في المقاييس التي يؤطرها، وكذا للطلبة وحتى للباحثين في سلك الأساتذة المبتدئين، على أن يراعى فيها تحقيق أدنى الشروط العلمية والمعرفية والمنهجية، غير انه ثبت واقعيا الانجاز دون المستوى المطلوب بسبب الاستعجال في الحصول على الترقية في وقت قياسي، تذلل كل الصعوبات التي يفترض أن تواجه الباحث في إعداد هذا العمل المهم عبر الاستنجاد بأساليب وطرق غير قانونية ولا أخلاقية يمكن أن تساعده في تحقيق ادني الشروط في صورتها الشكلية، دون المحتوى، حيث تقوم العلاقات الإنسانية والشخصية - باسم الصداقة والأخوة والزمالة

والعائلة الجامعية والجيرة والجهوية والانتماء العرقي.إلى غير ذلك - بدور حيوي كبير الفعالية في تقويض تلك الصعوبات وخلق أفضل الظروف لتمرير الأعمال عبر الهيئات الرسمية وتحقيق المراد (الترقية) الذي لا يمكن أن يحقق مرادهالأسمى (العلم).

في ظل مثل هذه الظروف ومثيلاتها المحفزة على إعادة إنتاج الرداءة العلمية نلاحظ نماء لا نظير له في مجال المنافسة الشديدة في أوساط الباحثين التي قد تصل أحيانا إلى حد التزاحم والتدافع من اجل الترقية بغية تحصيل الحوافز سواء المادية منها أو الإدارية.

◗المؤلفات الشخصية والجماعية:

ما يعكر هدوء نفسي ويثير مخاوفي على مستقبل المستهلكين غير الواعين من الباحثين في الجيل الجديد عموما؛ إنما هي تلك *المطبوعات البيداغوجية* والتي على كثرتها فهي ذات مستوى علمي متدني جدا على الصعيدين التنظيري والفكري والمنهجي. وهذا برأييأمر خطير لسببين: أولهما كونها موجهة للأساتذة الباحثين من فئة المبتدئين خاصة الذ ينسيعتمدونها عادة كمصدر مركز ومتخصص لتغطية المحاضرات، وثانيهما اقتناؤها من قبل جموع الطلبة لغرض المراجعة والتحضير للامتحانات ومن ثم تشرب أفكارها المغلوطة بالأساس، وهكذا يتم إعادة إنتاج الرداءة بطريقة قانونية وانسيابية لا ينتبه إليها الكثير. وهذهمسؤولية علمية ووطنية وأخلاقية في غاية الصعوبة يجب الانتباه إلى أبعادها السلبية في تكوين الموارد البشرية التي ستعتمد عليها البلاد في تحقيق أهداف التنمية لمستقبل العباكما أخضوعها للتحكيم وإجراء الخبرة في الهيئات العلمية في ظل الظروف نفسها وبنية الروابط الاجتماعية ذاتها(سيادة الذاتية وتحكيم فعالية الخطاب العاطفي الوجداني (sociale) بدلا من الموضوعية والخطاب العقلاني)لا يمكن إلا أن يسهم في استمرار هذه الممارسات.

أما *المؤلفات الشخصية* أو حتى *الجماعية*؛دون مراجعة نقدية، دون خبرة جادة علمية، دون تدقيق لغوي، دون لجان قراءة لدور النشر، ...فهي لا تعدو أن تكون انتظام كم من محاضرات أو مداخلات تم تجميعها تحت عنوان واحد، عادة تكون ملغمة بالأخطاء اللغوية والمنهجية والأسلوبية، مراجعها كلاسيكية، بياناتها روتينية واجترارية، تصب في إعادة إنتاج

التراث الماضي، أما حضور الشخصية، أو البصمات الإبداعية فهذا بعيد جدا لا نكاد نقف عليه إلا في النزر القليل من الأعمال الجليلة التي تنتزع منا الاحترام والإعجاب.

9) التنشئة الأكاديمية للباحثين السوسيولوجيين

غياب فلسفة مشروع علمي ومعرفي متكامل يترافق ورؤية سياسية لمشروع مجتمعي شكلا ومضمونا، ينبئ بالفشل الذريع والهبوط السريع للسياسات التنموية في جميع أصعدتها وعلى مختلف مستوياتها، حيث السير (نحو الهدف) يكون بطيء ومتعثر الخطوات لا يرجى منه إلا حفظ القدر الأقل من الاستقرار إن أمكن، أما الحديث عن حلم تحقق تنمية شاملة؛ فيبقى رهن المراجعة النقدية للذات وقيد المبادرة والمبادأة المنسلختان من كل شوائب العاطفة والوجدان والموروث الثقافي السلبي.

إننا–حقيقة- أمام شتات في التفكير وأنماط مختلفة قد تصل إلى حد التباين في التخصصات، وفي تجزئة التجزئة، بحيث يصعب في عملية تقهقرية- ارتجاعية لإيجاد الأصل المحور؛بوصفه الجذر الأول للفروع وفروعها، وهذا في حد ذاته يشوش الأفكار ويعيق الاستيعاب والفهم، ويضعف الدافعية نحو الانجاز لان أساسها بالأساس مفقود وهو الثقة بالنفس.

إذ لا نكاد نشعر بوجود (وحدة نخبوية متنوعة) تتقاسم هموم المجتمع محل الانتماء، وتتضلع في تحمل معاناة مواجهة تحديات التنمية والتطور، وتتورع عن التقوقع حول الذات والانكماش في العطاء إلا للذات، ما يجعل مشروع المجتمع غير مجدي لان اغلب حامليه – بكل أسف- غير مؤهلين.

فلا توجد غيرة على العلم، كما لا توجد غيرة على الوطن، وحتى وان وجدت فبشيء من الفتور لا يسمن ولا يغني من جوع، فدورها لا يكاد يكون واضحا ومحفزا، وعفوا لا اقصد الكلام فالكل يتكلم، ولا اعني الأفعال لان الجميع يفعل، غير أن ما نفعله عادة يخالف الأقوال، وهذا ما نقف عنده في الممارسات السوسيولوجية (تسييرا إداريا وخطابا فكرا وانجازا بحثيا): الاستقالة من الحياة العلمية، الاستقالة من الحياة الأخلاقية، الاستقالة من الحياة السياسية، الاستقالة من الحياة الدينية..إنها الاستقالة من كل شيء؛فحسب

الدوران في فلك الغيرة على الذات "المادية والشخصانية.هنا لا نكاد نميز الفرق واضحا بين المنظر الواقعي (الإنسان– العادي) في أي مكان وبين المنظر العلمي (الإنسان –النخبة في الحرم الجامعي) على حد تعبير هارولد جارفينكل.

ما ينطبق على تحليل واقع الممارسات السياسية كنسق رسمي والممارسات التفاعلية المحلية كنسق غير رسمي يمكن أن ينسحب تماما على واقع الممارسات السوسيولوجية، فالسوسيولوجي ما هو إلا صورة مجسدة للمجتمع، وعليه نقول؛ أن الموروث الثقافي (المعترف به علميا وغير المقبول أخلاقيا)، المتجذر في العقول والممارسات عبر منظومة العادات والتقاليد والأعراف والقيم والأحكام والاتجاهات والميول، بسلبياته المثقلة وبايجابياته المبعدة والمهمشة، يقتل لدى المبدع روح الإبداع ربما قبل حتى أن يدرك انه يملك شيئا من خاصية الإبداع، كما ويعطب مولد الدافعية نحو الانجاز قبل حتى أن يبدأ في الاشتغال، إنها مأساة العقل حينما يحيد عن جادة الصواب وحينما يرضخ لسلطان العواطف وسيلان الوجدان.

يحيلني مرة أخرى تحليل الباحث السوسيولوجي الجزائري للواقع الاجتماعي إلى تحليلات الجيل الثالث من رواد علم الاجتماع، إذ هم يناقشون ظاهرات حاضرة (عصر ما بعد الحداثة) بنماذج تفسيرية ماضية لا تصلح خارج دائرة محيط نشأتها (القرن التاسع عشر)، هنا حق لنا التساؤل: أين خصوصية الباحث الجزائري في تناول موضوعات سوسيو-تاريخو/ثقافية محلية ووطنية بعيدا عن لغة المحاكاة؟؟؟ الظاهر أننا أمام عقل – الاستدخال (الطفولة)لم يهيأ إلا للمحاكاة والتقليد والاجترار، يفتقد إلى عنصر الجرأة والمبادأة والمفاجئة والمبادرة والاكتراث أهم مميزات عقل- الاستخراج، نعم؛ إنها السمة الغالبة على اغلب أعمال الباحثين في الجامعات العربية والوطنية. فمن خلال مذكرات الليسانس، مرورا بمذكرات الماجستير وصولا إلى أطروحات الدكتوراه وحتى أعمال التأهيل الجامعي؛ لا نقف إلا على الأخطاء ذاتها (منهجية كتابة بحث علمي بشكله الصحيح)وعلى المستوى المعرفي ذاته، ونحن هنا إذ نبالغ إذ نقول حسبنا انخفاض مردودية التدريس والتأطير (كما وكيفا)، لان ذاك الشبل من ذاك الأسد، وضعف التكوين من

جيل إلى آخر إنما يدق ناقوس الخطر. وما يقال على مستوى الرسائل الجامعية يمكن ان ينسحب على نوعية المناقشات العلمية ومستوى النقد العلمي المقدم لها.

وفي ظل النظام الجديد، أين يفترض أن يفترش المشروع العلمي مرافقة لملفات التنمية والتطوير الاجتماعي وتفعيل دور وسائط المجتمع المفتوح، وترشيد عملية الإنتاج في المجال الإنساني عبر اعتناق معايير الجودة في التعليم (88 معيارا) نجد أداء ارتجاعيا منخفضا لمستوى، والتفاعل بسلبية مع المستجدات بل نقف على آثار ومظاهر الانسحاب والاستقالة تماما من الحياة العلمية والفكرية(على غرار سنوات السبعينات والثمانينات)، وكأن الجميع يقول لا نريد التغيير نحو أفضل حال، بل نقبع على إبقاء البقاء كما هو باق. إنها ببساطة روح مقاومة التغيير ممن يزعم أنهم قادة التغيير ونخبة المجتمع.

فالمحاضرات تعتمد على التلقين، والمعارف تقليدية وجامعة لعدد من السنواتربما تجاوزت عشر سنين(قد يشيخ المقياس لدى شيخه دون أن يحدث فيه أمرا)، والتاطير للطلبة أو المذكرات دون مرافقة علمية ومعرفية وبيداغوجية مقصى من كل الحدود الابسيمولوجية التي تحرك الفكر وتغذي عنصر التشويق لمزيد من الاكتشاف، حتى أن عملية الإخراج (للمذكرات) تنم عن عدم الاكتراث: المشرف والمشرف عليه،...فالكل يبرر الخلل، التقصير والجنوح نحو الخطأ، والكل يدعم التبرير، بل الكل يسهم في تبرير الأسباب النفسية والشخصية للفشل ويجتهد في البحث عن مخارج تتوافق ومنطق المقبول علميا والمرفوض أخلاقيا.إذن؛ إزاء هذا الوضع أين المفر؟؟؟.

خامساحلول للتسوية وأخرى منتظرات في الأفق

1) تطوير معايير جودة عربية/جزائرية للجودة في التعليم العالي وللمنظومة البحثية:أهمية تبني نظام إدارة الجودة في المؤسسة التعليمية والمنظومة البحثية، نظرا لأهميته القصوى في تحقيق الاتساق بين مخرجات مؤسسات البحث السوسيولوجي (نتائج البحوث) ومدخلات المؤسسات الإنتاجية الأخرى (نتائج تطبيق نتائج البحوث) التي على علقها يتم النهوض بتنمية المجتمع اقتصاديا وثقافيا، ومن ثم سد مختلف حاجاته. نحاول في هذا العنصر التطرق لبعض آفاق البحث العلمي والسوسيولوجي في العالم

العربي كما وردت لدى احمد الخطيب[x] والتي يمكن تبنيها بشكل انتقائي وفقا لخصائص كل مجتمع عربي على حدا.

2) إنشاء وحدات للتقويم الذاتي في مؤسسات التعليم العالي:تعمل بصفة مستمرة على تصحيح مسار المؤسسة طبقا للأهداف الموضوعة، وبناء على المعايير المتفق عليها في تقويم الأداء.

3) ضرورة انفتاح مؤسسات التعليم العالي على المجتمع:لتشجيع المشاركة الجماعية في اتخاذ القرارات التي تتصل بتخطيط البرامج الدراسية وتقييم الأداء، وتقديم العون النقدي والمعنوي وتمويل البرامج والمشروعات البحثية.

4) توظيف المعلوماتية:والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات الحديثة في تشخيص المشكلات واستشراف المستقبل، ووضع الخطط ورسم السياسات، والمتابعة والتقويم واتخاذ القرارات.

5) إنشاءهيئة للتنسيق بين مؤسسات التعليم العالي:فيما يختص برسم سياسات البحث العلمي وتبادل المعلومات في كافة الجوانب، ونشر التجارب والصيغ المستحدثة في التعليم، مثل التعلم عن بعد، الجامعة المفتوحة، وأساليب التدريس باستخدام التكنولوجية التعليمية.

6) إنشاء شبكة عربية للمعلومات:تيسر حصول الباحثين على المعلومات وتتيح تبادل الآراء والأفكار وتعزيز مشاركة الباحثين في المؤتمرات والندوات العلمية المحلية والعالمية.

7) إثراء المكتبة العربية والوطنية بالكتب والمراجع والدوريات الحديثة وتنشيط حركة الترجمة وتعزيز تبادل المواد المكتبية بين الجامعات العربية.

8) العمل على الحد من هجرة العقول بشتى صورها باعتبار هذه الهجرة تمثل نزيفا للكفاءات العلمية في المجتمع العربي يعرقل مسيرته التنموية ويعمق الهوة الحضارية والتكنولوجية بينه وبين المجتمعات الأخرى، وذلك بتوفير المناخ الملائم والظروف المواتية للبحث والدراسة والإبداع ومن ثم الاستقرار.

9) تحديد أولويات البحث العلمي في ضوء حاجة المجتمع ومشكلاته التربوية في كل الدول العربية..

10) تشجيع الباحثين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والمراكز البحثية على التعاون لإجراء بحوث جماعية تساعد على تناول المشكلات والقضايا الاجتماعية بصورة كلية شاملة

11) إعداد وتأهيل الباحثين العلميين وتنمية مهاراتهم البحثية. وهذا يتطلب إعادة النظر في برامج الجامعات وخاصة برامج الدراسات العليا التي يجب أن تركز على إعداد الطلاب لإتقان مهارات بحثية. ولابد أيضا من تفرغ الباحثين كليا للعمل في البحث العلمي، وإبعادهم عن تعقيدات الأعمال الإدارية.

12) توفير ميزانية مناسبة للبحث العلمي للإنفاق على متطلبات البحوث، والدراسات العلمية، وتحديد نسبة معينة سنوية من موازنة المؤسسات التعليمية والمراكز البحثية، في كل دولة للبحث العلمي بما لا يقل عن 3%من موازنة التعليم العالي....بل يجب أن تسهم المؤسسات العامة والقطاع الخاص،وكل الجهات التي لها علاقة بالعملية التعليمية في الإنفاق على النشاط البحثي،.ولا يخفى أهمية توفير الحوافز المادية والجوائز التقديرية للباحثين والتي تساعد بدورها على استقطاب الكفاءات والتفرغ للعمل في البحث العلمي.

13) تطوير النشر العلمي في المجلات والدوريات العربية، ويتطلب هذا إصدار دوريات متخصصة ومحكمة، أو إصدار أعمال متخصصة في مجال البحوث العلمية، أو زيادة أعداد المجلات الصادرة سنويا، ويتطلب تطوير النشر أيضا اختيار محكمين يتمتعون بالنزاهة والموضوعية في تقييم البحوث، والتزام الدوريات العلمية بسرعة الرد على استلام البحوث وتحكيمها ضمن فترة زمنية محددة يبلغ الباحث بها للاستفادة منها. كذلك تبادل الدوريات العلمية العربية بين الجامعات والمؤسسات التي تصدرها.

14) إنشاء وتوسيع قواعد المعلومات في الوطن العربي، ولابد من الاهتمام بإنشاء قاعدة معلومات في كل بلد عربي لا توجد به مثل هذه القواعد. حيث تجمع المعلومات الكمية والنوعية داخل الدولة من جهة، ثم التعاون والاتصال بالدول العربية الأخرى لتبادل المعلومات من جهة أخرى.

15) ربط الجامعات العربية بشبكة الانترنت المعلوماتي الدولية والبريد الالكتروني. حيث يتميز هذا العصر بالاستخدام المكثف لتكنولوجيا الاتصالات، التي تعتبر من أهم عناصر تكنولوجيا المعلومات. لذا من الضروري تطوير تبادل المعلومات، باستخدام أحدث ما أنتجته الثورة العلمية الحديثة.

16) العمل على رفع كفاءة استغلال موارد مؤسسات التعليم العالي، وتعظيم العائد المعرفي والمجتمعي لها، من خلال اعتماد نظام للمساءلة والرقابة الجادة لمؤسسات التعليم العالي وبخاصة فيما يتصل بالمال العام.

17) أن يتم فرض ضريبة باسم ضريبة البحث العلمي – ويقترح أن تكون هذه الضريبة بنسبة5%، من خلال فرض رسوم على أرباح الشركات والمصانع والبنوك والهاتف والماء والكهرباء ورخص البناء، ورخص المهن، وعقود الإيجار والمعاملات القانونية، وإيرادات الغرف التجارية والنقابات ومعاملات الأراضي والعطاءات الرسمية..الخ..

18) الدعوة إلى إنشاء صندوق عربي لتمويل البحث العلمي في الوطن العربي باسم "الصندوق العربي لتمويل البحث" على أن تكون إدارة هذا الصندوق تحت مظلة الجامعة العربية..

أضيف إلى ما سبق،

1) ترقية المعرفة العلمية في جميع المجالات، والارتقاء بمستواها إلى مصاف المعرفة العالمية، على النحو الذي يحقق الفائدة الموضوعية والمصلحة العامة، والتخلص من التبعية العلمية على صعيد الاتجاهات النظرية والمداخل المنهجية، الخاصة بالعلوم الغربية ذات الصبغة الإيديولوجية/السياسية، والتفاعل معها في حدود الحاجة الملحة مع مراعاة المصلحة الخاصة. من خلال : تكثيف وتنويع الدورات التدريبية في المجال الآتية:

مجال البحث العلمي:

- دورة تدريبية في هندسة المقال العلمي (العلوم الأساسية والعلوم التطبيقية)

- دورة تدريبية في تطبيق الحزمة الإحصائية
- دورة تكوينية في اللغات الأجنبية داخل كل تخصص من متخصصين
- ندوات دورية للفرق البحثية سواء من تنشيط المخابر أو الأقسام "مخبر قضايا المجتمع المعاصر" دورات شهرية تقريبا،
- دورات تدريبية للتنشئةالاكاديمية للباحثين الجدد من تنشيط كبار الباحثين والمسؤولين (الخبرة والتجربة)
- إشراك كل الفئات في عملية انجاز الخبرة (الأولى) من باب التحفيز وخلق روح التنافس بين الباحثين الداخليين.
- دورة تدريبية في مجال انجاز الخبرة العلمية.

مجال الممارسة البيداغوجية

- دعم الإعلام والتواصل الالكتروني
- استحداث الإذاعة السمعية –المكتوبة داخل الوعاء الجامعي
- ندوات تدريبية دورية لطلبة الدكتوراه والماستر حول التخصصات والتعريف بها
- تنفيذ حملات تعريفية لإطارات الجامعة كل حسب تخصصه؛ ما يعني تفعيل الشراكة والتعاون بين الجامعة والمحيط (المجتمع المدني)
- اتفاقيات (الأقسام/مؤسسات المجتمع المدني) حول انجاز التربصات والدراسات الميدانية بطريقة تحقق الاستفادة الفعلية من نتائجها.
- الارتقاء بمستوى التنافس داخل الجامعة وتنظيم مسابقات وطنية بين الجامعات:
  . اعتماد معايير الايزو في مجلة الكلية والجامعة
  . اعتماد معايير الايزو في عروض التكوين
  . التنشئةالاكاديمية للباحثين في كل الاقسام والتخصصات
- دعم العلاقة والحوار والتفاعل بين الجامعة والمحيط:

. التعريف بالبضاعة الفكرية والمهنية نقترح "يوم علم الاجتماع" خلال كل سنة يستهدف داخل المجتمع المحلي حملة التعريف به

. التشارك ومؤسسات المجتمع المدني (أحزاب، جمعيات، منظمات، نقابات..) في قضايا التحسيس والتوعية ونشر العلم والمعرفة.

. تأسيس جمعية علماء الاجتماع الجزائريين

2) إذكاء روح الفريق عمل الجماعي داخل وحدات وفرق البحث العلمي في إطار احترام الفوارق الفردية؛ عن طريق ترويج شعار *"كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة؛ عقل محارب واحد في مواجهة عقول نائمة عديدة"*؛ تشجيع الإدارة الجامعية للكفاءات النوعية يعد أمرا أكثر من ضروري، بل انه الحل الأول الذي تترتب عليه جر سلسلة متواصلة من الاسترسال في تبعات الحلول لمواجهة حالة الركود واللامبالاة وعدم الاكتراث. بل يكفي استغلال أقوى بذور الإثارة في النفس البشرية لتحويلها إلى حالتها الطبيعية "حالة الحياة"؛ فركيزة التنافس إنما هي دغدغة مشاعر الغيرة الطبيعيةوا ثارة روح التحدي ضمن الأطر الأخلاقية المحمودة وتحفيز الطاقات الكامنة وترجمتها إلى انجازات علمية عملية. حقا عجيب أمر الإنسان؟؟؟ إذا بادر بسن سنة حسنة، تداعى له سائر البشر- البقية داخل النسق- بالمثل والمعاندة والإقبال على الانجاز ذاته والسعي لتحقيق الأهداف ذاتها، وأيضا بالكيفية ذاتها، وبغض النظر عن طبيعة التفسير الذي دأبنا على ترديده وتصوره، أو الذي يمكن أو من المحتمل أن نعتمده بشكل مغاير في هذه الحالة؛ غير أن جوهر السلوك في حد ذاته له وزن ثقيل واثر عظيم، لأنه يدفع في النهاية إلى إحداث التغيير، بتحريك مولد الطاقات ومحرك الدوافع نحو الانجازمع تزويد الباحثين بالمستحقات المالية والتجهيزات المكتبية والتكنولوجية اللازمة لإنجاز البحوث خاصة الميدانية.

3) تسوية مشكلات القانون الخاص بالتكوين والتأطير والتأهيل في مراكز البحث العلمي والاجتماعي داخل الجامعات وخارجها.

4) خلق مراكز ومجالات وفرص خاصة بتأهيل الباحثين، ورفع مستوى معارفهم ومهاراتهم إلى درجة التطور الموجودة في مستوى المعرفة في العالم المتقدم.

ومن ذلك مثلا متابعة الأساتذة المستفيدين من منح التربصات قصيرة أو طويلة المدى بالجامعات الأجنبية، من خلال الوقوف على أهميتها الفعلية في تحسين مستوى الباحثين، ومستويات تقدمهم في انجاز بحوثهم وأهدافهم من التربص، وليس مجرد منح للسياحة والترفيه والتبضع.

5)إنشاء مراكز خاصة بإنتاج الفيلم العلمي في مجال علم الاجتماع، وهذا بناء على اعتبارات عدة منها:أولا أن الظواهر الاجتماعية هي من إنتاج المجتمع إما تعكس معاناة معينة، أو شكل من أشكال السلوك المحبذة أو..أو، وعليه، فهي تبقى وليدة ثقافة هذا المجتمع، منبثقة من رحمه، تستقطب بالتأكيد اهتمامه الكبير بضرورة التعرف عليها، قصد فهمها فهما صحيحا. ثانيا:أن الفيلم العلمي لهذه الظواهر يستجيب لحاجة المجتمع نفسه في فهم ذاته ومعرفة مشكلاته، ووسائل الإعلام وعلى رأسها التلفزيون والفيديو والأقراص الضاغطة و...و..تعد من أروج الوسائل المتاحة اليوم لدى اغلب أفراد المجتمع الجزائري، ولهذه الأسباب فان البحث المكتوب والمطروح جانبا في رفوف المكتبات العامة والخاصة، ومراكز ومخابر البحث العلمي، ومكتبات الجامعات، سيظل بدون جدوى إلا في حدود ضيقة جدا ما لم تشأ الدولة الأخذ بنتائجه وتحويلها من عالم الورق والحبر إلى عالم التطبيق، أي سلع تباع وتشترى، وطالما أن هذا الأمر يبقى مرهونا بسياسة الدولة و بأهدافها الظاهرة والخفية فان الأنفع هو تحويل هذا المنتوج الفكري إلى صور متحركة، مطعمة بمؤثرات صوتية وسمعية، لها أبعادها النفسية والإدراكية في نفوس وسلوك أفراد المجتمع.

6)دعم التمثيل المسرحي بالوسط الجامعي، فرغم كونه فنا ترفيهيا غير أنه يحمل من المضامين والمنافع ما يسمح بإكساب الطالب في علم الاجتماع وحتى العلوم الأخرى القدرة التحليلية والروح النقدية التي قد تعجز المحاضرات الجوفاء على إتيانها، ومن ثم فهم الواقع المحلي فهما صحيحا والتكيف معه بمرونة.

7)دعم الأغنية الشبابية الاجتماعية بالوسط الطلابي؛ ليس من المضرة في شيء إدراج وصلات فنية تتخلل التظاهرات العلمية (مؤتمرات، أيام دراسية..) تشارك في تغطية موضوعات التظاهرة وتستقطب الأعداد الهائلة من الطلاب

الذين سيستجيبون لها حتما لكونها جزءا مدمنا في يومياتهم،وهي تجربة اعتمدتها في تنظيم يوح دراسي حول المخدرات والعنف في الوسط الشباني فكان لها تأثيرا قوي جدا لم يكن منتظرا في اكتظاظ قاعة المحاضرات بالطلبة والتجاوب مع كلمات الأغاني المصممة مسبقا لخدمة أغراض محاور التظاهرة.

خلاصة:

المجتمع الإنساني في تغير مستمر، وفي سعي حثيث نحو إنشاد التطور والتقدم، وهو يرتكز في تحقيق مراميه على الإرادة الذاتية أولا، ثم الإفادة من تجارب الآخرين الذين سبقوه في تحقيق نهضة حضارية واجتماعية، متجاوزا من خلالها عوائق سعادة أفراده، لأن السعادة في البداية والنهاية هي غاية الغايات...وعليه؛ يطرح موضوع البحث العلمي في علاقته بمسألة التغيير.فالتطوير أو التغيير المطلوب تحت مضلة التنمية الشاملة المتكاملة والمستدامة –خاصة-لا يمكن أن يتحقق إلا على أساس بحوث علمية ودراسات تطبيقية، إذ بمقتضى نتائجها واقتراحاتها يتم توجيه عملية التخطيط التنموي وترتيب وتنظيم أولوياته وتقييمه ومتابعة خطوات تنفيذه، إضافة إلى إسهامها في حل مشكلات المجتمع ومعالجتها معالجة عميقة الأبعادوالآفاق.

إن أهم ما يهدف إليه التعليم العالي هو خدمة المجتمع، والارتقاء به تكنولوجيا واجتماعيا وحضاريا، وتنمية القيم الإنسانية وتزويد البلاد بالمختصين والفنيين والخبراء..والجامعة بوصفها فضاء معرفيا خصبا؛ تعتبر المسئول الأول والمباشر على التعامل بموضوعية مع *قضايا المجتمع الحية*(ايجابية أو سلبية)والتنبيه إليها، واستشراف الوضعيات المختلفة التي قد تعتريالمجتمع في أية لحظة بسبب توافر شروطها وعواملها،هذا؛ من خلالتنفيذ البحوث والدراسات الأساسية والتطبيقية، تحقيقا لمطالب التنمية وسد احتياجات المجتمع.

غير أن مسؤوليتها هذه؛ تبقى مرهونة بطبيعة الظروف التي تنشأ في خضمها وتتطور في إطار محيطها العام، وبهذا نجد التعليم العالم في الجامعات العربية بوصفها متخلفة أو نامية يعاني من ركود مفضوح في مجال البحث العلمي، يساير مستوى تخلف هذه المجتمعات ويعكس أوضاعها المتردية. وأي حديث عن دور التعليم العالي ودور البحث العلمي يبقى

حديثا جانبيا؛ ما لم يتم تدارك أهم التحديات التي تعانيها الجامعة العربية ومراكز البحث العلمي في الوطن العربي والجزائر.

المراجع والهوامش :

[i] عبد الكريم أعراب:**"البحث العلمي والتنمية الإنسانية"**، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، العدد19 أكتوبر 2005، ص ص: 207-216.

[ii] جمال معتوق: **"مسيرة علم الاجتماع في الجزائر:من النشأة إلى النكبة"** المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية، العدد التجريبي،جامعة جيجل، 2005، ص ص 59-83.

[iii] راجع الحركة النسوية وعلم اجتماع النسوية للدكتور: مصطفى خلف عبد الجواد: **نظرية علم الاجتماع المعاصرة**، الطبعة الأولى، عمان، دار المسيرة، 2009.

Regarde, Pierre Bourdieu ; **La domination masculine,** Édition augmentée d'une préface – édition du seuil, Paris, France, 2002

[iv] Lahouari Addi ; **Sociologie et anthropologie chez Piérre Bourdieu, leparadigme anthropologique kabyle et ses conséquences théoriques**, édition la découverte, 75013 paris, France, 2002, p79

[v] البرنامج الإنمائي لهيئة الأمم المتحدة:**تقرير التنمية البشرية**، 2003.

[vi] - انتوني جيدنز: **علم الاجتماع**، ترجمة: فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الرابعة، بيروت، 2005، ص: 50.

[vii] Marc Montoussé et Gilles Renouard ; **100 Fiches pour comprendre la Sociologie**, troisième édition, Bréal, France, 2008, p ; 60-57

[viii] عقيل حسين عقيل: **فلسفة مناهج البحث العلمي**، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1999، ص: 47.

[ix] ا. د/ الخير قشي: **الكلمة الافتتاحية**، بمناسبة اليوم:" **الدراسي حول معايير الجودة في التعليم العالي**"، من تنظيم خلية الجودة بجامعة سطيف 02، يوم الخميس 04 ديسمبر 2014 بقاعة المحاضرات (المدرج 07).

[x] انظر: احمد الخطيب: **البحث العلمي والتعليم العالي**، الطبعة الأولى، عمان، دار المسيرة، 2003، ص ص:177-184. بتصرف، وإضافة.